



جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية ومحاسبة



الموضوع:

تسخير الأجر في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري

دراسة حالة بلدية بومدفع ولاية عين الدفلة

تخصص محاسبة وتدقيق

تحت إشراف
جلولي سميحه

إعداد الطالبتين
• طوبال فتيحة
• سحنون إبتسام

السنة الجامعية: 2021/2022

شكراً وتقدير

في البداية الشكر والحمد لله جل في علاه
فإليه ينسب الفضل كله في إكمال هذا العمل

نتوجه بالشكر والتقدير إلى استاذة الفاضلة

"جلولي سميحة"

المشرفة على هذه المذكرة، والتي ثابتت من
أجلنا لإنتمام هذا العمل، و الشكر الموصول
إلى جميع الأساتذة الذين رافقونا طول
مشورانا الدراسي بجامعة الجيلالي
بونعامة خميس مليانة.

كما أن الشكر والعرفان إلى المؤطر

"سحنون حليم"

إهداء

الحمد لله حمداً كثيراً طيباً مباركاً فيه سبحانه
لا نحصي ثناء عليك أنت كما أثنيت على
نفسك، فلا حصر لعمقك ولا حدود لفضلك، و
صلى الله وسلم على سيدنا ونبينا وحبيبنا
محمد صلى الله عليه وسلم.
اهدي ثمرة عملي المتواضع هذا:

إلى أعز وأغلى الناس في حياتي اللذاني أنارا
دربي بمناصحهما وإلى من منحاني القوة
والعزيمة و كانا سبباً في موافقة دراستي

إلى "أمِي و أبي"

حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى "إخواني"

حفظهم الله إلى رفيق دربي "زوجي"

الذي ساندني للإكمال هذا العمل

إلى صديقتي الغالية "سحنون إبتسام".
أنار الله طريقها

إهداء

أحمد الله تعالى حمداً كثيراً طيباً مباركاً على
السموات والارض على ما أكرمني به من إهتمام
هذه الدراسة التي أرجو أن تناول رضاه وصلى
الله وسلم على نبينا وحبيبنا محمد صلى الله
عليه وسلم

إلى روح أبي الطاهرة رحمة الله عليه

أهدى ثمرة جهدي هذا إلى أعز وأغلى إنسانة
في حياتي التي أنارت دربي بتصانحها وكانت
بحراً صافياً يجري بفيض الحب والبسمة
إلى من زينت حياتي بضياء البدر وشمعت
الفرح، إلى من منحتني القوة والعزمية
لمواصلة الدرب وكانت سبباً في
مواصلة دراستي إلى من علمتني الصبر و
الاجتهاد، إلى الفالية على قلبي

أمِي

إلى أخي العزيز

إلى أخوانِي وأخواتِي حفظهم الله عزوجل ،
إلى كل العائلة الكريمة ، إلى من ساعدني في
كتابة هذه المذكرة إلى صديقتي العزيزة
”طوبال فتحية“ ، إلى كل الأشخاص الذين
أحمل لهم المحبة والتقدير ، إلى كل
من نسيه القلم وحفظه القلب

فهرس المحتويات

الصفحة	فهرس المحتويات
	شکر و تقدیر
	الاھداء
	الاھداء
	فهرس المحتويات
	فهرس الأشكال و الجداول
	فهرس الملحق
أ	مقدمة
الفصل الاول: عموميات حول المؤسسة العمومية و الأجر	
05	تمهيد
06	المبحث الاول: مدخل المؤسسات العمومية
06	المطلب الاول: مفهوم المؤسسات العمومية
07	المطلب الثاني: انواع المؤسسات العمومية و اهدافها
08	المطلب الثالث: أساليب إدارة المؤسسات العمومية
09	المبحث الثاني: ماهية الأجر
09	المطلب الاول: مفهوم الأجر و اهميته
11	المطلب الثاني: انواع الأجر و مكوناته
12	المطلب الثالث: إعداد نظام الأجر
16	المبحث الثالث: دراسات سابقة لموضوع تسخير الأجر في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري
16	المطلب الاول: دراسات سابقة المذكرات
17	المطلب الثاني: دراسات سابقة للمجلات
18	المطلب الثالث: مقارنة بين دراسات سابقة و دراستنا
21	خلاصة
الفصل الثاني: دراسة حالة - بلدية بومدفع ولاية عين الدفلى	
23	تمهيد
24	المبحث الاول: عموميات حول بلدية بومدفع
24	المطلب الاول: التعريف بالمؤسسة

25	المطلب الثاني: المهام و أهداف المؤسسة
26	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة
28	المبحث الثاني: مراحل إعداد الأجر و تطورها في الميزانية بلدية بومدفع
28	المطلب الأول: مراحل إعداد و صرف الأجر
30	المطلب الثاني: دراسة تطور الأجر في الميزانية خلال السنوات الأخيرة
39	خلاصة
41	خاتمة
	قائمة المراجع
	قائمة الملحق

قائمة الجداول والأشكال

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مقارنة بين دراسات السابقة و الدراسة الحالية	18
02	الميزانية 2019	31
03	الميزانية 2020	33
04	الميزانية 2021	35
05	مصاريف المستخدمين 2019	37
06	مصاريف المستخدمين 2021	37
07	نسبة نفقات المستخدمين بقسم التسهيل	37

فهرس الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خطوات تصميم نظام الأجر	13
02	الهيكل التنظيمي للمؤسسة	26
03	أعمدة بياناتية	37

فهرس الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	كشف الراتب	30

المقدمة

توطئة:

لقد أصبحت دراسة الأجر لدی الدارسين والفكريين لها أهمية كبيرة منذ ظهور الفكر الاقتصادي، وتعد عملية تسيير الأجر من أكثر الوظائف أهمية – في إدارة الموارد البشرية في المؤسسة وفي مقدمتها الهيئات العمومية ذات الطابع الإداري، إذ عليها أن تهتم بوضع سياسة موضوعية للأجر تضمن تحقيق العادلة النسبية بين الوظائف المختلفة وضمان تلبية الحاجات المتباينة للأفراد كما يجب أن تحصل الإدارة على أقصى مردود أو انتاج ممكن من خلال الانفاق على العنصر البشري حيث يجب أن يضمن نظام الأجر تحقيق مصالح كل من الأفراد والمنظمة بغية خلق علاقة طيبة بين الطرفين كما يجب أن ينعكس إيجاباً على المجتمع.

وتخالف عملية تسيير الأجر في المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري عن المؤسسة الصناعية، فهذه الأخيرة تسيير الأجر على أساس الإنتاجية أما في المؤسسة العمومية الإدارية فيتم على أساس الأقدمية والخبرة... الخ.

وقد استلزم هذا – في القاء الضوء على تسيير الأجر في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري دراسة حالة بلدية بمدفع عين الدفلـ.

1. الإشكالية:

كيف تتم عملية تسيير الأجر على مستوى المؤسسة العمومية ذات طابع إداري؟

وللإجابة على هذه الإشكالية نطرح التساؤلات التالية:

- ما مفهوم مؤسسة عمومية ذات طابع إداري؟
- ما المقصود بالأجر وما هي أنواعه؟
- ما هي الخطوات المتبقية لإعداد نظام الأجر؟

2. الفرضيات:

من خلال الإشكالية الرئيسية والتساؤلات الفرعية التي سبق طرحها يمكن صياغة الفرضيات التالية:

- المؤسسة العمومية ذات الطابع الإداري هي مؤسسة ملك الدولة، تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية، وكذلك بالاستقلالية المالية والإدارية.
- إن الأجر هو مقابل الذي يتلقاه العامل مقابل خدمة مقدمة.
- تمر مراحل إعداد الأجر عبر مرحلتين هما المرحلة الأولى إدارية والثانية محاسبية.

3. أسباب اختيار الموضوع:

- التصاعد اللامتناهي للإضرابات في السنوات الأخيرة حول الأجر، هذا ما دفعنا إلى محاولة فهم موضوع الأجر الذي تدور حوله هذه النقاشات
- الأهمية التي يكتسبها موضوع الأجر بالنسبة للموظفين؛
- الرغبة في معالجة هذا الموضوع ودراسته ميدانياً نظراً لحساسيته؛
- إزالة الغموض حول كيفية احتساب الأجر.



4. أهداف الدراسة:

- من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها من خلال هذه الدراسة ما يلي:
- معرفة كيفية تسيير الأجر في المؤسسة العمومية ذات الطابع إداري؛
 - الكشف عن أسباب الاختلاف في رواتب الموظفين والعمال.

5. حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: أجريت الدراسة الميدانية ببلدية بومدفع ولاية عين الدفلة-الجزائر.-
- الحدود الزمانية: تم إجراء الدراسة الميدانية خلال الفترة الممتدة من

6. منهجية الدراسة:

من أجل معالجة الموضوع اخترنا المنهج الوصفي التحليلي وفق طريقة الاستنتاج ومحاولة الاستقراء عبر قواعد الاستدلال المنطقي قمنا بدراسة موضوع تسيير الأجر في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري دراسة حالة بلدية بومدفع.

تتضمن هذه الدراسة فصلين، فصل نظري وفصل تطبيقي:

- **الفصل الأول:** يضم ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول مدخل للمؤسسات العمومية والمبحث الثاني تحدثنا عن مفهوم الأجر وانواعه ومراحل اعداد الأجر أما في المبحث الثالث تطرقنا الى الدراسات السابقة لموضوع تسيير الأجر.
- **الفصل الثاني:** يضم مبحثين تناولنا في المبحث الأول عموميات حول بلدية بومدفع ثم تحدثنا عن مراحل إعداد الأجر وتطورها في الميزانية لبلدية بومدفع.

7. صعوبات الدراسة:

من بين الصعوبات التي واجهتنا في البحث هو قلة المراجع المتعلقة بهذا الموضوع بصفة مباشرة، وفي المراجع المتوفرة يكون نظام الاجر كوحدة أو جزء، ومن جهة أخرى شبه انعدام الدراسات السابقة في هذا المجال.

الفصل الأول:

عموميات حول

المؤسسة العمومية

والأجور

تمهيد

تعتبر المؤسسات العمومية ذات طابع الإداري نوع من الأنماط الإدارية المكونة للنظام الإداري فهي أجهزة أو هيئات خاضعة للقانون العام حيث توجب علينا في البحث الأول التطرق إلى إعطاء مفاهيم المؤسسة العمومية وأنواعها وأساليبها في المطالب: الأول والثاني والثالث، والمبحث الثاني تطرقنا إلى معرفة الأجور وانواعه ومكوناته وإعداد نظام الأجور أما المبحث الثالث فقد خصصناه إلى الدراسات السابقة للمجلات والمذكرات وقمنا بعرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

المبحث الأول: مدخل للمؤسسات العمومية

سننطرق في هذا المبحث إلى إعطاء مفهوم المؤسسة العمومية أنواعها وأهدافها، وفي الأخير
أساليب إدارة المؤسسات العمومية

المطلب الأول: تعريف المؤسسة العمومية

هناك عدة تعاريف نذكر منها ما يلى:

- منظمة عامة ذات شخصية مستقلة، تنشأها الدولة وتملكها بدون وجود المساهمين آخرين ومسؤوله
السلطة التشريعية عن طريق الوزير المختص أو عن طريق مجلس إدارة تعين السلطة ولها حسابات
مستقلة تسيير وفقاً لأساليب المشروعات الخاصة غير أنها تخضع لمحاسبة عامة.¹
- كما تعرف أيضاً بأنها منظمة إدارية عامة تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية العامة وبالاستقلال
المالي والإداري، وترتبط بالسلطات الإدارية الوصالية، وهي تسير بالأسلوب الإداري الامركزي
لتحقيق أهداف في نظامها القانوني.
- وتعرف أيضاً بالخلية الأساسية للاقتصاد الوطني، رأسمالها تابع للقطاع العام أي الدولة ويكون
التسيير فيها بواسطة أشخاصها تختارهم الجهة الوصية².
- عرف جورج فيدل المؤسسة العمومية بأنها موقف عال من الشخصية المعنوية إلا أن هذا التعريف
لا يصور الواقع لأنّه لا يشمل كل المؤسسات العمومية وبالخصوص الجمعيات النقابية للملأ les
العمومية صحيحاً أي المؤسسة العمومية هي كل شخص عام غير الدولة أو الأشخاص الإقليمية³.
- وفقاً للتعريف الكلاسيكي فإن المؤسسة الخاصة عبارة عن مرافق عام يدار عن طريق منظمة عامة
ويتمتع بالشخصية المعنوية.

وبين عناصر فكرة المؤسسة العمومية فيما يلى:

- 1- المؤسسة العامة طريقة من طرق إدارة المرافق العامة فنقطة البداية أن يكون النشاط الإداري متوفراً
فيه صفة المرفق العام.
- 2- يدار المرفق في هذه الحالة عن طريق منظمة عامة، فطريقة المؤسسة العامة هي طريقة من طرق
الإدارة المباشرة وبهذا تمتنز عن طرق الإدارة الأخرى لاسيما طريقة الامتياز والاقتصاد المختلط
والإدارة عن طريق المؤسسة العامة تكون نوعاً الامركزي يطلق عليها الفقهاء اصطلاح الامركزية
المرفقية.⁴
- وتعرف بأنّها مرافق عام مشخص قانونياً وبموجب هذه التعريفات يجب توفر العناصر التالية حتى
تكون إزاء إدارة مؤسسة عمومية:
 1. وجود مرافق عام.
 2. إدارة هذا المرفق بواسطة منظمة عامة.
 3. أن تتمتع هذه المنظمة بالشخصية المعنوية.

¹ مصطفى زروال، محاسبة الأجور في مؤسسة عمومية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص
محاسبة وتدقيق قسم علوم اقتصادية وتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف في المسيلة، 2020/2021، ص.3.

² عمار عوادي، دروس في القانون الإداري والنظام الإداري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2007، ص.12.

³ Gorge, VEDEL, Droit administratif, presses, Universitaires de France, 6^e édition 3^e trimestre, 1976, p122.

⁴ سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979، ص.63.

هذه العناصر انتقدت من بعض الفقه، بوصفها عناصر يحيطها الغموض والابهام كما انها غير ثابتة ومفاهيم نسبية لذلك لم يكن اتفاق بين الفقه على مدلولاتها.¹

المطلب الثاني: أنواع المؤسسات العمومية وأهدافها:

أولاً: أنواع المؤسسات العمومية

هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات العمومية.

1- **المؤسسات الفلاحية:** تجمع المؤسسات المخصصة في كل من الزراعة بمختلف أنواعها ومنتجاتها وتربيبة المواشي حسب تفرعاتها أيضا، بالإضافة إلى أنشطة الصيد البحري، وغيرها من نشاطات بالأرض والموارد الطبيعية القريبة إلى الاستهلاك، وعادة ما تضاف إليها أنشطة المناجم لتصبح جميع هذه المؤسسات ضمن القطاع الأول ككل.

2- **المؤسسات الصناعية:** في قطاع الصناعة تتجمع مختلف المؤسسات التي تعمل في تحويل الموارد الطبيعية أساسا إلى منتجات قابلة إلى الاستعمال أو الاستهلاك النهائي أو الوسيط (كمورد أو مدخلات لمؤسسات أخرى) وتشمل بعض الصناعات المرتبطة بتحويل الموارد الصناعية إلى منتجات غذائية وصناعية مختلفة، وكذا صناعات تحويل وتكرير الموارد الطبيعية من معادن وطاقة وغيرها، وهي ما يدعى بالصناعات الاستخراجية، والفرع الواسع والأساسي لرفع الاقتصاد ككل، وهي مؤسسات صناعية التجهيزات ووسائل الإنتاج المختلفة المستعملة في محمل القطاعات الاقتصادية بما فيها الصناعة، وهناك صناعة مواد البناء في حالة فصلها عن الأنواع السابقة، حيث تجمع جانب التحويل الكيمياء وغيرها وفي الأخير هناك مؤسسات الصناعات الاستهلاكية بشكل عام.

3- **المؤسسات الخدمية والتوزيع:** هذه المؤسسات تشمل مختلف الأنشطة التي لا توجد في المجموعتين وهي ذات انشطة واسعة انتلاقا من المؤسسات الحرفية؛ النقل بمختلف فروعه، البنوك والمؤسسات المالية التجارية، الجمارك وحتى الصحة وغيرها.²

ثانياً: أهداف إدارة المؤسسات العمومية

تعي الدولة إلى تحقيق عدة أهداف حسب نوع المؤسسة التي تسيرها ويمكن تلخيصها فيما يلي:

1- الأهداف الاقتصادية: تتمثل في:

- **تحقيق الربح:** ان استمرار المؤسسة العمومية مرهون بتحقيقها لمستوى أدنى من الربح يضمن لها إمكانية رفع رأس مالها بأقل التكاليف الممكنة وبالتالي توسيع نشاطها حتى يعمد أمام المؤسسات الأخرى واستعمال الربح المحقق لتسديد الديون وتوزيع الأرباح وتكوين مؤمنات لتغطية الخسائر والاعباء.

- **تلبية متطلبات المجتمع:** ان تحقيق الدولة لنتائجها يمر عبر عملية تصريف أو بيع انتاج المؤسسة العمومية وهو ما يعطي طلبات المجتمع.

- **عقلانية الانتاج:** يتم ذلك باستعمال الترشيد للعوامل الإنتاج والتخطيط الجيد والاشراف على عمالها بالإضافة إلى مراقبة الدولة لتنفيذ هذا البرامج.

2- الأهداف الاجتماعية: تتمثل في:

- **ضمان مستوى مقبول من النتائج:** يعتبر العمال في المؤسسة العمومية المستفيدين الأوائل من نشاطها ويتقاضون أجور تضمن لهم تلبية حاجياتهم.

- **تحسين مستوى معيشة العمال:** نظرا لتطور السريع الذي تشهده مجتمعات يجعل العمال أكثر حاجة لمنتوجات جيدة مما يدعو الدولة لتتوسيع الإنتاج وتحسين وتوفير امكانيات مالية للعمال حتى يسهل عليهم اقتنائها.

- **إقامة أنماط استهلاكية:** تسعى الدولة إلى تقديم منتجات جديدة للمستهلكين

¹ محمد الصغير بعلي، القانون الإداري، عابية، دار العلوم للنشر والتوزيع، ص241.

² Http://fough. Fathinet.com/viewtopic.php?F=49 SE36 le 28/03/20.

• السهر على تنظيم وتماسك العمال

- توفير تأمينات ومرافق للعمال: تتمثل في التأمينات الاجتماعية والمساكن الوظيفية او العادمة بالإضافة الى المرافق العامة مثل تعاونيات استهلاك والمطاعم.¹

3- الأهداف الثقافية والرياضية: تتمثل في:

- تدريب العمال المبتدئين و رسلة القدامي.
- توفير الوسائل الترفيهية الثقافية.

• تخصيص أوقات الرياضة مما يجعل العالم في صحة جيدة فيؤدي دوره كامل في الإنتاج.

4- الأهداف التكنولوجية:

- البحث والتنمية: تؤدي الدولة أو تعمل على إدارة مصلحة أو الوسائل الإنتاجية علميا و تؤدي الدولة دورا مساندا للسياسة القائمة في البلاد في المجال البحث والتطور التكنولوجي خاصة المؤسسة الضخمة، وذلك من خلال الخطة التنموية العامة للدولة المتوسطة الأجل التي يتعرض من خلالها التنسيقين العديد من الجهات ابتداء من هيئات ومؤسسات البحث العلمي والجامعات والمؤسسات الاقتصادية وكذا الهيئات التخطيط الأخرى كالمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الثالث: أساليب الإدارة المؤسسات العمومية

تتمثل أساليب إدارة المؤسسات العمومية فيما يلي:

1- الإدارة المباشرة: حيث تقوم الدولة او الهيئات العامة مباشرة بواسطة موظفيها واموالها العمومية ووسائل امتيازات القانون العام، وتدار غالبية المرافق العامة بهذه الطريقة خصوصا تلك التي تفرض طبيعتها اشرافا كاملا من قبل الإدارة او انها تمثل الدولة او تتعلق بجوهر وظائفها التقليدية كالدفاع والقضاء والخارجية.

2- الإدارة الغير مباشرة: فيما تعهد الإدارة لاحد الأشخاص، القانون الخاص باستغلال مرفق عام وادارته مقابل نسبة من الأرباح، ويظهر صاحب الاستغلال غير المباشر كوكيل عن الإدارة، يعمل لحسابها في الإدارة المرفق.²

وتقوم الدولة بتقديم الأموال اللازمة، ولا شأن للمتعهد بالنتائج المالية المترتبة عن إدارة المرفق، فإذا حققت أرباحا فإنها تعود للدولة، وهي التي تحمل نخاطر المشروع وخسائره أيضا.

3- الامتياز: وهو عدم إلزام تعهد السلطة العامة، بمقتضاه إلى شخص من اشخاص القانون بإدارة مرفق عام واستغلاله لمدة محددة في العقد.

4- شركة الاقتصاد المختلط: حيث يدار المرفق العام بواسطة هيئة يشارك في تشكيلها ممثلون عن الإدارة وعن أشخاص القانون الخاص وغالبا ما تأخذ شكل الشركة المساهمة التي تكتب الدولة جزء كبير من أسهمها.

5- الشركة الوطنية: وهي الطريقة تعتمدها الدولة أحيانا في إدارة بعض المرافق الاقتصادية حيث تنشئ شركة ذات مساهم واحد وتساهم الدولة بكامل رأس المال وتتولى إدارة المرفق بأسلوب وأحكام القانون الخاص.

التأمين: الغاية من هذه الطريقة هو نقل ملكية بعض المشروعات الخاصة ذات النفع العام الى النطاق الجماعي حيث تدار بإحدى الطرق إدارة المرافق المعتمدة ان كل هذه الطرق جاءت بشكل تدريجي وقد حاولت الدول من خلال تخطي الازمات الاقتصادية لتي عرفتها في مراحل معينة.³

¹ مرجع سبق ذكره.

² <http://fown.fathinet.com> opcit le 30/03/2022, 11:05h.

³ مرجع سبق ذكره.

المبحث الثاني: ماهية الأجور

تعد الأجور من أهم المسائل التي تدور حولها النقاشات بين العمال وصاحب العمل، وأن اغلب النزاعات الحاصلة في الطبقة العامة سببها السعي إلى رفع الأجر، وباعتبار الأجر مصدر رزق العامل وتكلفة على صاحب العمل فان تحديد سياسة الأجور يجب أن يكون بطريقة عادلة، وباعتبار الأجر مصدر رزق العامل وتكلفة على صاحب العمل فان تحديد سياسة الأجور يجب أن يكون بطريقة عادلة، لذا سوف تقدم في هذا المبحث مفهوم الأجر ومعايير تحديده وكذلك خطوات تصميم نظام الأجور.

المطلب الأول: مفهوم الأجر واهميته

اولاً: مفهوم الأجر

تعددت التعريفات لمفهوم كلمة أجر وتنوعت لكونها اتفقت على انه كل ما يعطى لشخص ما لقاء عمل قام به ومن بين أهم التعريفات ذكر :

حسب الاتفاقية الدولية للعمل: تعتبر الأجور في هذه الاتفاقية مكافأة أو كسب يمكن ان تقدر قيمتها نقدا، أي كانت تسميتها أو طريقة حسابه وتحدد قيمته بالتراسي أو بالقانون أو اللوائح الوطنية، ويدفعه صاحب عمل لشخص يستخدمه مقابل عمل أو خدمات قدمها أو يقدمها، بمقتضى عقد استخدام مكتوب أو غير مكتوب.¹

- **وعرفه المشرع الجزائري حسب المادة 80 من قانون العمل:** للعامل الحق في أجر مقابل العمل المؤدي ويتقاضى بموجبه مرتبًا أو دخلاً يتاسب ونتائج العمل.²

- **وعرفه ايضا:** هو مقابل قيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد وهناك مفاهيم مرتبطة بالأجر يحسن التقرير بينها ومن أهمها:³

الراتب: هو ما يحصل عليه الموظف، وهو ما يصرف شهريا في الغالب.

الأجر: هو ما يحصل عليه العامل، وهو ما يصرف يوميا أو أسبوعيا.

الا أن هذه التقرير قد اختلفت تقريبا وأصبح اللفظين متداخلين، وأصبح كليهما هو المقابل لقيمة الوظيفة التي يشغلها الفرد.

ان الأجر في مختلف الأنظمة الحديثة بما فيها التنظيم الجزائري تقوم على أساس ثابتة ذكر منها:⁴

مبدأ الارتباط بين العمل والأجر: من خلال اعتبار الأجر مقابل أو ثمن للعمل المقدم، نقول أن الارتباط الذي بين العمل والاجر ارتبطا عفويًا وشرطياً من حيث الأساس، فالاجر مرتبط بواقعه شرطية هي تقديم العمل كما جاء في احكام المادة 80 من القانون 90-11 بحيث يكون الأجر مستحق الأداء الا بعد انجاز العامل للعمل المسند اليه تنفيذ عقد العمل.

مبدأ المساواة: ينص هذا المبدأ على المساواة بين الجنسين الرجل والمرأة من حيث التوظيف والمعاملة والمساواة في منح الأجر متى كان العمل من نفس المستوى والنوع او عند تساوي مناصب العمل او المؤهلات، وقد تبني هذا المبدأ معظم التشريعات الوطنية والاجنبية وكذا اتفاقيات العمل الدولية.

¹ المادة 1 من مؤتمر العمل الدولي، الاتفاقية 95، سنة 1990، ص.1.

² المادة 80 من قانون علاقات العمل رقم 11/90، الصادر في الجريدة الرسمية في 1990، العدد 17، ص 596.

³ احمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 185.

⁴ مصطفى زروال، محاسبة الأجور في المؤسسة العمومية ذات طابع اداري، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة محمد بوضياف/المسلية، 2020-2021، ص 15.

عموميات حول المؤسسة العمومية والأجور

مبدأ التقدير والدفع النقدي: أصر المشرع الجزائري مثل باقي التشريعات المعاصرة على ضرورة تقدير الأجور بوسائل نقدية ممحضى، وفي هذا الصدد نصت المادة 137 من القانون الأساسي العام للعامل الصادر في 1978 على انه يعبر عن الأجور بمبالغ نقدية ويدفع بوسائل نقدية فقط.

وعلى هذا الأساس يجب أن تدفع الأجر للعامل نقدا، باعتباره من النظام العام، يجوز الاتفاق على مخالفته.

ثانياً: أهمية الأجر

إن للأجر أهمية بالغة وتظهر في أكثر من جانب، فهو مهم بالنسبة للفرد والمجتمع وكذلك بالنسبة للمؤسسة، وستنطرق لهذه الجوانب فيما يلي:

أهمية الأجر بالنسبة للفرد:

يعتبر الأجر محددا رئيسيا لمستوى معيشة الفرد ومركزه الاجتماعي فهو على مستوى الصحي والمعيشي والراحة النفسية التي يحققها الفرد لنفسه ولأسرته وشعوره بأمن اقتصادي.¹

كما تتمثل أهمية الأجر على مستوى الفرد في أنها الوسيلة لشباع الاحتياجات المختلفة للفرد سواء كانت احتياجات أساسية لمعيشة وبقائه أو لشعوره بأمان.

ومن خلال الأجر يقوم الفرد بمقارنة مدخلاته {الأجر الذي حصل عليه} مع مخرجاته {الجهد الذي بذله}

لذا من الضروري أن يكون تقارب بينهم حتى لا يشعر العامل بعدم الارتياح خاصة إذا وجد أن هناك من يبذل جهد أقل ويحصل على أجر أكبر من أجره.

بالإضافة إلى اشباع الحاجات المادية وتحقيق رضا العامل وبالتالي الاستقرار والولاء في العمل حيث يعتمد العامل على الأجر كمعيار للحكم على عدالة المؤسسة في التعامل مع عمالها وكذلك يقارنها مع غيرها من المؤسسات الأخرى.

أهمية الأجر بالنسبة للمؤسسة:

تشكل الأجر نسبة معتبرة من مجموع التكاليف التي تتحملها المؤسسة لذا فإن المؤسسة تسعى جاهدة لمراقبة مستويات الأجور ومقارنتها مع ما يدفع في المؤسسات الأخرى المنافسة أو المماثلة لها.²

كما أن المؤسسة تقوم بمقارنة مخرجاتها مع مدخلات الفرد فإذا شعرت أنها تدفع أجرا يفوق الجهد المبذول من طرف الفرد فلن تكون مستعدة للاستمرار بالدفع له وبالتالي تصبح طريقة تحديد الأجور من الموضوعات الأساسية التي تهتم بها الإدارة التي تسعى إلى رفع مستوى الكفاءة الإنتاجية وتخفيض النفقات.

أهمية الأجر بالنسبة للمجتمع: للأجر أيضا تأثير هام على الجماعات والمؤسسات المختلفة داخل المجتمع، فمن ناحية نجد أن الأجور المرتفعة تزيد من قوة الشرائية للعامل والتي تزيد من الرخاء الاقتصادي للمجتمع، ومن ناحية أخرى نجد أن زيادة الأجور قد تؤدي ارتفاع الأسعار، وبالتالي تخفيض مستوى معيشة لهؤلاء الذين لا يحافظون على دخولهم من حين لآخر مع الزيادة في مستويات الأسعار وأكثر من ذلك، فقد يتربط على ارتفاع الأسعار تخفيض الطلب على بعض المنتجات أو الخدمات التي ينتجهما العاملون وهذا قد يسبب انخفاضا في عدد الوظائف المطلوبة لإنتاج هذه المنتجات وبالتالي تخفيض في حجم فرص العمل، وهو ما يعني زيادة البطالة.

¹ احمد ماهر- إدارة الموارد البشرية، مرجع سابق، ص 186

² حسين محمودي، أهمية نظام الأجور ودوره للرفع من إنتاجية العاملين بالمؤسسة الإنتاجية المتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2015/2016، ص 78.

المطلب الثاني: أنواع الأجر ومكوناته

أولاً: أنواع الأجر

تتمثل أنواع الأجر فيما يلي:¹

الأجر الأساسي، الأجر الإجمالي والأجر الصافي: يدفع الأجر الأساسي تبعاً للمؤهل ولسنوات الخدمة أو الخبرة أو تبعاً لمسمي الوظيفة ومجموعتها ودرجتها، ولا يشمل هذا الأجر أي مخصصات أو علاوات أخرى، أما الأجر الإجمالي فهو الأجر الأساسي مضافة إليه علاوات غلاء المعيشة والعلاوات الاجتماعية والبدلات والمخصصات الإضافية، والأجر الصافي هو المبلغ النقدي الذي يتسلمه العاملون فعلياً بعد خصم الاستقطاعات المستحقة عليهم و تكمن في ضرائب أو استقطاعات تقاعدية أو للتأمين الصحي أو لتسديد سلف...الخ.

الأجر الأساسي والأجر الحقيقي: الأجر الأساسي هو المبلغ الإجمالي للراتب والذي يشتمل المرتب الأساسي والإضافات الأخرى، أما الأجر الحقيقي فيتمثل بما يمكن أن يوفره المرتب من السلع والخدمات في ظرف مكاني وزماني قائم وبالأسعار السائدة، وهذا يعني أن ارتفاع الأجر الأساسي في دولة ما عن نظيرتها قد لا يعني زيادة في الأجر الحقيقي إذا كانت مستويات الأسعار للسلع والخدمات في الدولة الأخيرة أقل منها في الدولة الأولى.

الأجر النقدي والأجر العيني: الأجر النقدي يتكون من جزأين جزء ثابت يدفع بشكل دوري وجزء متحرك يرتبط بظروف العمل.

ثانياً: مكونات نظام الأجر

يحتوي الأجر على عدة عناصر ثابتة ومتغيرة يختلف تركيبها من نظام لأخر ومن بلد لأخر وسوف نركز هنا مكونات الأجر وفقاً التنظيم القانوني الجزائري الحالي و الذي من خلاله يمكن تصنيف مكونات الأجر إلى عنصرين أساسيين هما الأجر الثابت والأجر المتغير.

أولاً: الأجر الثابت

يدفع الأجر الثابت عن الوقت الذي يستغرقه العامل في عمله حسب نظام دفع الأجر في المنظمة وحسب طبيعة العمل الذي يؤديه، ويتشكل هذا الجزء من الأجر من ثلاثة عناصر أساسية هي²:

1. **الأجر الوطني الأدنى المضمون:** هو الحد الأدنى المطبق على كافة العمال وكافة القطاعات والنشاطات دون استثناء حيث يتم تحديده من قبل السلطة العامة بمقتضى نصوص تنظيمية بالنظر إلى عدة اعتبارات مالية، اقتصادية، واجتماعية، وهذا بعد استشارة نقابات العمال والمستخدمين ويعنى صاحب العمل أن يمنح أجر أدنى منه ولو كان ذلك برضاء العامل.

2. **الأجر الأساسي:** تحديد وتصنيف العمل له عالقة مباشرة بتحديد المقابل لذلك المنصب ضمن جدول خاص بالأجور، وفقاً لهذا الترتيب يتم منحه مجموعة من النقط الاستدلالية، وعليه فإن الأجر الأساسي هو حاصل ضرب الرقم الاستدلالي في القيمة النقدية للنقطة الاستدلالية.

3. **التعويضات الثابتة الملحقة:** الأجر الثابت يقتصر على عنصر الأجر الأساسي فقط حيث أنه غالباً ما تتحق مجموعة من العناصر الأخرى، وتصنف الفقرة الثانية من المادة 81 من قانون 90-11 هذه التعويضات والملحقات على أنها: "التعويضات المدفوعة بحكم أقدمية العمل أو مقابل الساعات

¹ بوثلجة حمام، محاسبة الرواتب والأجر في المؤسسات العمومية، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، تخصص محاسبة ومراجعة، جامعة أكلي احمد اولجاج، بويرة، سنة 2014/2015، ص 7.

² مصطفى زروال، مرجع سابق، ص ص 19، 20.

الإضافية بحكم ظروف عمل خاصة لا سيما العمل التناوبى والعمل المضط和平 والالتزامى، بما فيه العمل الليلي وعلاوة المنطقة.

ثانياً :الأجر المتغير

ويكون من مجموعة من العناصر المتغيرة من حيث القيمة المالية أو من حيث عنصر الديمومة والاستقرار، إذ أنها غير دائمة ومنتظمة باعتبارها تخضع لعدة عوامل ومعطيات وأسباب قد لا تتحقق بصفة دائمة أما بسبب قدرة العامل ومهاراته أو بسبب تنظيم العمل. ويكون الأجر المتغير بدوره من ثلاثة عناصر أساسية وهي:¹

1. **التعويضات المتغيرة الملحة** :وتتمثل في تعويض العمل الإضافي، تعويض العمل التابع أو العمل التناوبى، والعمل الليلي.

2. **المكافآت** : وهي مبالغ مالية في شكل نقدي أو عيني تمنح للعامل كتعبير من صاحب العمل عن الاعتراف بالخبرة والمهارة وتحفيزه على بذل جهد في سبيل تحقيق نتائج أفضل، وتشمل على مكافأة المردود الفردي ومكافأة المردود الجماعي، المنح الخاصة ببعض المناسبات، والمكافآت العينية التي تأخذ أشكالاً متعددة مثل وسائل النقل، اللباس وغيرها من المواد والخدمات.

3. **الاقطاعات** : يقطع جزء من دخل العامل ويوجه لمصالح التأمينات والضمان الاجتماعي أو كضربية على الدخل، وجاء آخر بسبب الغيابات والتأخيرات.

المطلب الثالث :إعداد نظام الأجر

أولاً :أنظمة الأجر

هناك نظامين أساسين تعتمد عليهما المؤسسات وما نظام الأجر الزمني ونظام الأجر بالإنتاج، كل نظام يصلح للتطبيق في ظروف معينة.

- نظام الأجر الزمني

وهو الأجر الذي يدفع على أساس الوقت أي المدة الزمنية التي يقضيها العامل في المؤسسة بغض النظر عن الكمية التي أنتجها ونوعيتها، وتعتبر هذه الطريقة من أقدم الطرق وأكثرها استخداماً في المؤسسة وسهولة تطبيقها، يحسب كالتالي:²

«الأجر المستحق للعامل= عدد الساعات أو أيام تواجد العامل بالمقر × معدل اجر الساعة أو اليوم»

• حالات الاعتماد على نظام الأجر الزمني:

يعتبر النظام صالحاً في الحالات التالية³:

- في حالة التي تكون العلاقة بين كمية الإنتاج والجهد المبذول غير واضحة.
- في الوظائف التي يكون من الصعب قياس إنتاجها قياساً كمياً.
- عدم قدرة المؤسسة على مراقبة كمية إنتاج العمال.
- عندما يكون اهتمام المؤسسة بالنوعية أكثر منه بالكمية.
- حالة كون الإنتاج غير منتظم نتيجة السباب خارجة عن نطاق العمل.

نظام الأجر بالإنتاج:

وهو الأجر الذي يدفع على أساس وحدة الإنتاج، أي على أساس عدد الوحدات التي ينتجهها العامل. وفي هذا النوع من الأجر فإن دخل العامل يتتناسب طردياً مع الكمية المنتجة من وحدات الإنتاج، ويشكل حافزاً تشجيعياً للعامل على زيادة إنتاجه، ومن أهم محاذير هذا النوع من الأجر هو احتمال زيادة

¹ دحوش محمد، تسيير الأجر في المؤسسة الاستشفائية، مذكرة تخرج مقسمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي، تخصص تسيير الهيكل الاستشفائي، جامعة عبد الحميد ابن باديس، مستغانم، سنة 2017/2018، ص 41.

² جادلي سمير، تسيير الأجر في المؤسسة، دراسة حالة البنك الفرنسي، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، جامعة قسنطينة، سنة 2009/2008، ص 42.

³ مصطفى زروال، مرجع سابق، ص 21

الكميات المنتجة على حساب النوعي . وهذا يتوقف على شروط تحديد الأجر وظروف الإنتاج، ويحسب كالتالي¹ :

$$\text{«الأجر المستحق} = \text{عدد الوحدات المنتجة} \times \text{معدل أجر الوحدة}^2\text{»}$$

ثانياً: خطوات تصميم نظام الأجر

أي وظيفة من الوظائف منظمات الاعمال وبالأخص إدارة الموارد البشرية يجب أن تكون لها خطوات عملية ممنهجة، فإنه عند قيام ادارة الموارد البشرية بتحديد نظام الأجر الخاص بها يجب ان تقوم باتباع مجموعة من خطوات حتى يكون نظامها سليم، والشكل التالي يوضح خطوات تصميم نظام الأجر.

شرح الشكل رقم 01: خطوات تصميم نظام الأجر

الخطوة 01

التمهيد لتصميم النظام	
-	رسمي/غير رسمي.
-	من النظام ام شراءه جاهزا.
-	من يقوم بالتصميم؟

الخطوة 02

اختيار طريقة تقييم الوظائف	
-	التركيب.
-	الدرجات.
-	مقارنة العوامل.
-	النقط.

الخطوة 03

وضع ملامح تقييم الوظائف	
-------------------------	--

الخطوة 04

التقييم الفعلي للوظائف	
------------------------	--

الخطوة 05

تحديد عدد الدرجات الوظيفية	
----------------------------	--

الخطوة 06

¹ بلقайд محمد جواد، تحديد الأجر في المؤسسات العمومية الإدارية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2، سنة 2018، ص 21.

² بن السياح، عبد الله أنور، المعالجة المحاسبية للأجر وفق النظام المحاسبى المالي والمعيار الدولى رقم 12 "منافع الموظفين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خضراء، بسكرة 2020، ص 65.

تحديد سعر(أجر) كل درجة

الخطوة 07

إدارة نظام الأجر

المصدر: أحمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 189.¹

الخطوة الأولى: التمهيد لتصميم النظام

في هذه الخطوة يتم اتخاذ القرارات التالية:

- تحديد ما إذا كان نظام تقييم الوظائف سيتم بشكل رسمي، وبقواعد محددة، ومكتوبة، ومقننة، ومتعارف عليها تنظيمياً، ويتم تنظيمها بقواعد ولوائح، أم أن هذا النظام سيتم بشكل غير رسمي، لا تحكمه قواعد محددة وأنه يتم بشكل ودي، وغير مكتوب، أو يتم على أساس شخصي وحسب الظروف.

- تحديد ما إذا كان النظام سيتم تصميمه بالتفصيل على احتياجات الشركة، ومن خلال تطويره خطوة بخطوة بناءً على ظروف الشركة، أم أن النظام سيتم شراؤه من مكاتب خبرة عالمية (تتوافر لديها الطريقة والخطوات بشكل تفصيلي، تمكن الشركة من التوصل إلى تقييم الوظائف بصورة نظمية). وحيث أن معظم الشركات ليست لديها القدرة بعناوين هذه المكاتب، فإنه يصعب عليها شراء مثل هذه الأنظمة الجاهزة.

- تحديد من يقوم بتقييم الوظائف، والبدائل المتاحة في هذا الصدد هي أن تقوم إدارة الموارد البشرية، بما يتاح لها من متخصصين، بتقييم الوظائف أو أن يتم الاستعانة بخبراء ومكاتب استشارية خارجية تقوم بهذا الأمر، أو أن يتم تكوين فريق بين إدارة الموارد البشرية والخبراء الخارجيين.

الخطوة الثانية: اختيار طريقة تقييم الوظائف

تقييم الوظائف هي الوسيلة العملية والموضوعية لتحديد القيمة النسبية التي وظيفة في المنظمة بغض تحديد أجر عادل للوظيفة، حيث يتم الربط هنا بين معدل الأجر الذي يحصل عليه العاملون وبين حجم مساعدة الموظفين في تحقيق أهداف المنظمة.

وهناك عدة طرق لتقييم الوظائف، وهي كالتالي:

• طريقة الترتيب

وهي أبسط طرق تقييم الوظائف، وتعتمد على مقارنة الوظيفة بكل الوظائف الأخرى محل التقييم وتحديد ترتيبها (أي أعلى أو أدنى) بالنسبة لها.

• طريقة الدرجات

وتعتمد هذه الطريقة على إنشاء عدة درجات لكل مجموعة وظيفية، ثم يتم توزيع الوظائف المختلفة داخل كل مجموعة وظيفية على الدرجات المختلفة.

• طريقة مقارنة العوامل

ويقصد بهذه الطريقة أن قيمة الوظيفة تتحدد بمقارنة الوظائف بعضها على أساس عوامل تقييم معينة.

• طريقة النقط

وتعتمد هذه الطريقة على استخدام النقط كوسيلة للتقييم بدال من الفئات الأجرية، بالإضافة إلى ذلك هي أكثر دقة، وتعد أكثر وسائل تقييم الوظائف استخداماً، وشعبية بين الشركات.

¹ احمد ماهر، مرجع سابق، ص 189، 190.

الخطوة الثالثة: وضع ملامح خطة التقييم

مثال تحديد الوظائف المطلوبة للتقييم، وضع الجدول الزمني للتنفيذ، تحديد تكلفة التقييم، تعريف العاملين بخطة تقييم الوظائف وأهدافها.

الخطوة الرابعة: التقييم الفعلي للوظائف

وهي تنفي عملية التقييم في ضوء الخطة الموضوعية.

الخطوة الخامسة: تحديد عدد الدرجات

وهي تحديد هيكل الوظائف وهو عبارة عن عدد من الدرجات، وكل درجة تحتوي على عدد من الوظائف.

الخطوة السادسة: تسعير الدرجات

يتم تسعير كل درجة وتحديد بداية الأجر ونهايته لكل درجة.

الخطوة السابعة: إدارة نظام الأجر

يتم تنظيم عمليات وضع الأجر والزيادات العامة وتعديل هيكل الوظائف ومعالجة أي مشكلات تطرأ على نظام الأجر .

المبحث الثالث: دراسات سابقة لموضوع تسيير الأجور في مؤسسة عمومية ذات طابع إداري المطلب الأول: الدراسات السابقة للمذكرات والاطروحات

1. دراسة حورية جاوي: تسيير الأجور في الجزائر - دراسة حالة الديوان الوطني للسكنى وصرف المياه ONICL مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير - فرع التحليل الاقتصادي - كلية العلم الاقتصادي وعلوم التسيير - جامعة الجزائر - 2006/2007، انطلقت الدراسة اشكالية: - كيف يتم الاهتمام بالعنصر البشري من خلال التسيير الفعال للأجور؟ وذلك يهدف كيفية تحديد أجر يرضي كل من العامل وصاحب العمل، ومعرفة مدى التطابق بين الجانب النظري للأجور وما هو مطبق فعلاً في الواقع، وقد استخدم الباحث في هذه الدراسة، المنهج الوصفي التحليلي فيما يتعلق بالجزء النظري، وذلك من خلال توضيح المفاهيم والتعريف المتعلقة بالأجور، والمنهج التاريخي الذي يخص التطورات والتغيرات التي مرت الأجور عبر المراحل المختلفة التي مررت بها، وهذا متعلق بدراسة ميدانية، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يعتبر الأجر رابطاً قوياً بين المؤسسة والعامل في التأثير على سلوك كل منها، وله دور كبير في دفع العمال إلى تحقيق أهداف المؤسسة مهما كان قطاع النشاط؛
- تحديد الأجر يتم عن طريق الاتفاقية الجماعية المبرمة بين المؤسسة والنقاية ولكن حسب الحد الأدنى للأجر، المحدد من طرف الدولة.

2. دراسة جادلي سمير: تسيير الأجور في المؤسسة - دراسة حالة البنك الفرنسي - رسالة الماجستير في علوم التسيير - جامعة قسنطينة 2008/2009.

انطلقت الدراسة من اشكالية - ما مدى فعالية تسيير الأجور بالبنك محل الدراسة BUP PARIBAS

وذلك بهدف رفع الغموض عن فعالية تسيير الأجور باعتباره مفهوم متعدد الأبعاد يرتبط بعوامل متنوعة إضافة لتشخيص ضروريات تسيير الأجور ميدانياً باستخدام مختلف الأساليب العلمية، وتحديد التوازنات الأساسية لأنظمة الأجرية التي تعتمد على تثمين الممارسات الصحيحة وتنمية بتجاوز مختلف النقصان ودراسة أثر اختلاف أهداف تسيير الأجور بالنسبة للمؤسسة والفرد، والتعرف على أهم المزايا الممكن تحقيقها.

كما اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي على اعتباره أنه من أنساب الطرق في مجال الدراسات الاجتماعية عموماً، وجمع البيانات وذلك من أجل تقديم وصف للظاهرة محل الدراسة، وجمع البيانات وتصنيفها وتحليلها للتعرف على متغيراتها وأسبابها والعوامل ذات العلاقة بها، واستخلاص النتائج بعدها.

من خلال هذه الدراسة توصل إلى النتائج التالية:

- يعتبر تسيير الأجور نظام مفتوح أربطة مختلف تطبيقات تسيير الموارد البشرية؛
- يمر مفهوم فعالية تسيير الأجور حتماً عبر تأثير الأجر على سلوك العمال بالإضافة لصفة التحفيز التي يجب أن يتتصف بها الأجر؛
- إن الرفع من فعالية التسيير للأجور مستقبلاً في المؤسسة لا يتأتى إلا عبر توفير كل الوسائل المادية والمعنوية والمتابعة الكفيلة لضمان نجاحها؛
- توضح رؤية حول طبيعة العلاقات التفسيرية التي تربط الأجر مع المتغيرات الأخرى سواء كانت في مجال تسيير الموارد البشرية أو تلك الخاصة بمؤشرات الأداء.

3. دراسة حسين محمودي: أهمية نظام الأجور ودوره للرفع من انتاجية العاملين بالمؤسسة الانتاجية المتوسطة - دراسة حالة المؤسسات مجمع BCR أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه - العلوم التجارية - جامعة محمد بوضياف - مسيلة - 2015/2016.

عموميات حول المؤسسة العمومية والأجور

هدفت هذه الدراسة الى الاهتمام بنظام الأجر دوره وأهميته في رفع من إنتاجية العاملين بالمؤسسة الإنتاجية ذلك تنوير للمؤولين ومساعدتهم في صياغة نظام الأجر قادرا على توجيه سلوك العمال ذو هدف تحسين الإنتاجية، كما اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يساعد على تكوين القاعدة النظرية المستندة من مختلف المراجع، بالإضافة الى تحليل واقع نظام الأجر وعلاقته بالإنتاجية في المؤسسات الاقتصادية في إطار الدراسة التطبيقية.

ومن أبرز النتائج التي توصلت لها هذه المدرسة هو أن تطور أجر العامل من سنة لأخرى يؤثر إيجابا على كمية الإنتاج المحققة بالنسبة لكل عامل وذلك بمستوى معنوية 5% حيث معامل التحديد للأجر هو 0.85 مما يدل أن الأجر ساهم في التأثير على كمية الإنتاج المحققة بما يساوي 85.4%， أما معامل الارتباط بين الأجر الذي تحصل عليه العامل وكمية الإنتاج يقدر بـ 0.92، فهو يشير للعلاقة الطردية القوية بين المتغيرين، أي أن زيادة أجر العامل تقابل بزيادة إنتاجه.

المطلب الثاني: الدراسات السابقة للمجلات

1. دراسة بقайд محمد جواد ود. سعيداني محمد تحديد الأجر في المؤسسات العمومية الإدارية دراسة حالة مديرية التربية لولاية تلمسان -مجلة البشائر الاقتصادية 2018.

انطلقت الدراسة من اشكالية-ما هو واقع تسيير الأجر على مستوى مديرية التربية لولاية تلمسان؟ وذلك بهدف تقديم مجموعة من المفاهيم الخاصة بالأجر والتطرق لمختلف أنواع أنظمة دفع الأجر إبراز أثر الأجر المنتهج من قبل المؤسسة العمومية المدرستة.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي باعتباره يليق بالدراسات الاستقصائية ومن خلال هذه الدراسة قاموا بجمع البيانات عن طريق المقابلة من أجل توضيح الجوانب المتعلقة بموضوع البحث، وعن طريق السجلات والوثائق بالاعتماد على الوثائق من المؤسسة محل الدراسة.

ومن أبرز النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة:

- أن مديريات التربية تصب أجور موظفيها شهرياً أي أنها تعتمد على نظام الأجر الزمني كما أن هناك مجموعة من المعايير التي تأخذ بعين الاعتبار حساب أجور موظفي قطاع التربية من بينها المؤهل العلمي وخرج الباحثين بمجموعة من التوصيات :

- إعادة النظر في مبالغ المنح العائلية وشروط دفعها؛
- تخفيض الضرائب في هذا القطاع من أجل إشعار الموظف بزيادة في الأجر هو التقليل من الاحتياجات؛

- إعادة النظر في أجور موظفي الأسلال المشتركة من حيث التعويضات ومن الاقطعات؛
- يجب التصريح بالأرقام الفعلية حتى تكون أمام الواقع، وليس أمام نتائج افتراضية وخيالية.

2. دراسة سالم شرمط، استاذ محاضر بجامعة عمار نايتي الأغواط الجزائر -نظام الأجر وعلاقته بإدارة الموارد البشرية، مجلة دفاتر السياسة والقانون 2021.

انطلقت الدراسة من الاشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن الاعتماد على الإدارة الموارد البشرية في وضع نظام الأجر يحقق اهداف كل من العمال والمنظمات والدولة معا؟ وما هي أساليب وأدوات قياس كفاءتها في ذلك؟ وذلك بهدف:

- التعرف على الأجور وأهميتها بالنسبة للأطراف ذات العلاقة بها وتحديد طبيعة العلاقة بين كل الأطراف السابقة، ومعرفة مدى أهمية إدارة الموارد البشرية في تنظيم الأجور؛

- اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليل في موضوع الدراسة حيث توصل إلى مجموعة من النتائج منها أن أهمية رأس المال البشري بالنسبة لتحقيق أهداف العملية التنموية وفي شتى المجالات

تفتقر من إدارة الموارد البشرية أن تقترح على أصحاب القرار في مواقعهم المختلفة تبني سياسات عادلة في تنظيم الأجور والتي تعتبر عامل اساسي في تحسين وتوطيد العلاقة بين الأفراد العاملين والإدارة. التوصيات تمثلت في:

- على المسؤولية وفي المستويات المختلفة بتحقيق العدالة في الأجور، سواء التوزيعية أو الإجرائية لما لها من دور إيجابي في رفع مستويات الرضا الوظيفي والرضا التعويضات؛
- يجب أن تحدد الأجور في المنظمة بشكل يكفل اشباع حاجات العاملين فيها لأن ذلك يساعد في زيادة دافعيتهم للعمل بعد واحلصال، وهو ما يعني تحسين أدائهم وزيادة انتاجاتهم.

3. دراسة د. ميلود وارزقي -سياسة الأجور وفق قانون علاقات العمل في الجزائر كلية العلوم الاقتصادية -جامعة الجزائر-مجلة الدراسات-والبحوث القانونية

انطلقت الدراسة من الإشكالية التالية:

- كيف تتم عملية تسيير الأجور وفق قانون العمل في الجزائر؟ وذلك بهدف :
- بتقديم مجموعة من المفاهيم تمثل في الكثلة الأجرية ومختلف الاقتطاعات الخاصة بالأجر، وتطور سياسة الأجور في الجزائر وهذا عن طريق الإشارة إلى المراحل تطور قانون العمل في الجزائر وتحديد علاقات العمل وفق قانون 11/90 والتطرق إلى الأحكام الخاصة بالعمل؛
- اعتمد الباحث على المنتج الوصفي التحليل والتاريخي التي يخص التطورات سياسية للأجور في الجزائر وتوصل إلى النتائج التالية:

المعالجة المحاسبية للأجور في تحديد الأجور المستحقة على صاحب العمل حيث أن الأجر يترتب عليه أعباء إجتماعية وجبلائية على عاتق كل من العامل وصاحب العمل.

المطلب الثالث: مقارنة الدراسة السابقة بالدراسة الحالية

يتم التطرق في هذا الجزء إلى عرض أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة

جدول رقم 01: جدول مقارنة بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية

أوجه الاختلاف	أوجه التشابه	الدراسات السابقة
	<p>تمثلت أوجه التشابه بين الدراسة حالية ودراسة حورية جاودي فيما يلي:</p> <p>. من حيث الطريقة:</p> <p>اعتمدت طريقة كلا الدراستين على دراسة حالة</p> <p>. من حيث المنهج:</p> <p>اعتمدت كلا الدراستين على المنهج الوصفي التحليلي</p> <p>. من حيث الهدف:</p> <p>استهدفت كلا الدراستين على كيفية تحديد الأجور في المؤسسة</p>	حورية جاودي

<p>تمثلت أوجه الاختلاف في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . اختلفت الدراسة الحالية على الدراسة السابقة في كون الدراسة السابقة تتمحور حول رفع الغموض عن فعالية تسيير الأجور، وتحديد التوازنات الأساسية للأنظمة الاجرية أما دراستنا تصب في كيفية تسيير الأجور في المؤسسة العمومية والكشف عن أسباب الاختلاف في رواتب الموظفين والعمال. 	<p>تمثلت أوجه التشابه في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الطريقة: اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة . من حيث المنهج: اعتمدت كلا الدراسدين على المنهج الوصفي التحليلي 	جادلي سمير
<p>تمثلت أوجه الاختلاف في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الهدف: حيث هدفت الدراسة السابقة إلى التعرف على الاهتمام بنظام الأجور ودوره في رفع من الإنتاجية العاملين بالمؤسسة بينما دراستنا هدفت إلى التعرف على كيفية تسيير الأجور والكشف عن أسباب الاختلاف في رواتب الموظفين 	<p>تمثلت أوجه التشابه في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الطريقة: اعتمدت كلا الدراسدين على دراسة حالة . من حيث المنهج: اعتمدت كلا الدراسدين على المنهج الوصفي التحليلي 	حسين محمودي
<p>تمثلت أوجه الاختلاف في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الهدف: هدفت دراسة كل من دكتور سعيداني واستاذ بلقايد محمد جواد لمعرفة أنواع أنظمة دفع الأجور وإبراز أثر الأجور على العنصر البشري والمؤسسة ومعرفة نظام الأجور أما دراستنا هدفت إلى التعرف على كيفية تسيير الأجور والكشف عن أسباب اختلاف في رواتب الموظفين والعمال. 	<p>تمثلت أوجه التشابه في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الطريقة: اعتمدت كلا الدراسدين على دراسة حالة . من حيث المنهج: اعتمدت كلا الدراسدين على المنهج الوصفي التحليلي 	أبلقايد محمد جواد د.سعيداني محمد
<p>تمثلت أوجه الاختلاف في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الهدف: هدفت الدراسة السابقة بالتعرف على أهمية الأجور بالنسبة للأطراف ذات علاقة بها ومدى أهمية إدارة الموارد البشرية في تنظيم الأجور وهدفت دراستنا على معرفة تسيير الأجور وكشف عن أسباب اختلاف الرواتب الموظفين. 	<p>تمثلت أوجه التشابه في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الطريقة: اعتمدت كلا الدراسدين على دراسة حالة . من حيث المنهج: اعتمدت كلا الدراسدين على المنهج الوصفي التحليلي 	سالم شرمط
<p>تمثلت أوجه الاختلاف في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الهدف: . 	<p>تمثلت أوجه التشابه في:</p> <ul style="list-style-type: none"> . من حيث الطريقة: . 	ميلود وارزقي

هدفت الدراسة السابقة الى التعرف على تطور سياسة الأجور في الجزائر بينما الدراسة الحالية هدفت الى التعرف على كيفية تسيير الأجور في المؤسسة العمومية ذات طابع الإداري.	اعتمدت كلا الدراستين على دراسة حالة . من حيث المنهج: اعتمدت كلا الدراستين على المنهج الوصفي التحليلي	
---	---	--

خلاصة

ظهور المؤسسات العمومية لم يكن صدفة بل جاء من أجل متطلبات اقتضتها الضرورة واقتضتها الضرورة وأين كانت الدولة هي المخول لها بإرادتها باعتبارها مرفقا عاما لما لم تمنح لها الاستقلالية المالية بل بقيت تابعة لها، كما أن تسييرها لا يكون عشوائي بل لها أساليب لإدارة مؤسساتها العمومية، من أجل ضمان استمراريتها وبقائها، حيث أن هدف الأول هو خدمة المصلحة العامة، عن نجاح أي مؤسسة مرتبط بالدرجة الأولى بنوعية اليد العاملة للمستخدمين، لذا تعد الأجور الأساس في استقرار العامل في عمله والرضى عنه، كما تأخذ الأجور أو المداخليل عدة أشكال أو أنواع فهناك الأجر الأساسي والاجمالي والأجر الاسمي ولتحقيقي وكذلك النقيدي، كما للأجور أهمية بالغة بالنسبة للمؤسسة والفرد وكذلك المجتمع

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية

بومدفع ولاية عين الدفلى

تمهيد

بعد التطرق الى الجانب النظري في الفصل السابق سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية ميدانياً والوقوف الى واقع تسيير الأجر في المؤسسة عمومية ذات طابع إداري بلدية بومدفع ولاية عين الدفلة من بين المؤسسات العمومية قمنا باختيار البلدية نظراً للدور الهام الذي تعلمه من أجل التنمية والعدالة الاجتماعية ولكن هذا لا يتحقق عملياً إلا بتوفّر جهاز تمويلي يكفل لها تحقق ذلك.

وعليه سنتناول في هذا الفصل مبحثين رئيسيين:

المبحث الأول: عموميات حول بلدية بومدفع

المبحث الثاني: مراحل إعداد الأجر وتطورها في الميزانية لبلدية بومدفع.

المبحث الأول: عموميات حول بلدية بومدفع

بومدفع هي إحدى بلديات ولاية عين الدفلة ويقدر عمرها بألف عام أو يزيد كانت تابعة إلى بايلك التيطري والذى يعود تاريخها إلى عهد قديم أى حوالي 350 سنة، فقد تداولت عليها عدة حضارات وسكنها الكثير من الشعوب على الرغم من قلة الوثائق التاريخية إلا أن بعض الآثار التي وجدت جراء أعمال الحفر مثل الجرمان الذي يعود تاريخها إلى العهد الروماني، فهي تتوسط تسع بلديات وتشترك في الحدود مع ثلاث ولايات.

المطلب الأول: نبذة عن بلدية بومدفع

بعد التعرف على تاريخ بلدية بومدفع تطرق إلى الموقع الجغرافي وأهميته¹

1. **الموقع الجغرافي وأهميته:** تقع بلدية بومدفع شرق ولاية عين الدفلة إلى الجنوب الغربي لسهل متيجة، وما بين جبال الشريعة جبل زكار، حيث تبعد عن مقر الولاية "عين الدفلة" بحوالي 51 كيلومتر عن العاصمة بـ 90 كيلومتر وتشترك في الحدود مع ولاية وبليات عديدة، حيث يحدها من الشمال بلديتي حمام ريغة وبليدة وادجر، ومن الجنوب بلدية جندل وبليدة وامري وتمزقيدة، ومن الشرق بلدية وادجر وعين الرمانة، ومن الغرب بلدية الحسينية عين البنيان.

2. **أهمية الموقع الجغرافي:** قد كانت مدينة بومدفع منذ العهد الروماني ولا تزال مركز عبور وهامة وصل بين ولايات مهمة من الوطن إذ تعتبر البلدية بوابة الغرب الجزائري خاصة اشتراكاتها في الحدود مع ثلاثة ولايات مهمة من الوطن وهي: المدية، البليدة، وتبازة وتبتعد عن مقر الولاية 50 كيلومتر شرقاً، إضافة إلى الشبكة مهمة من الطرقات الوطنية والولاية وعلى رأسها الطريق السيار شرق-غرب، والطريق الوطني رقم 04 وخط السكة الحديدية الجزائر، وهران يشقون أراضيها، فلا شك أنها تفتح الباب على مصراعيه ومرشحة على كل الاحتمالات من أجل إقامة منطقة اقتصادية وسياحية.

3. تعريف بالمؤسسة (البلدية):

البلدية: هي شخص معنوي لا مركزي، بحيث يوجد بين مواطنيها مصالح مشتركة تهدف إلى ضمان السير الحسن للمصالح العمومية وكذا تلبيتها لاحتاجات المواطنين.

تعريف البلدية في القانون:

المادة الأولى: هي الجماعة الإقليمية القاعدية للدولة وتحتاج بالشخصية المعنوية والذمة المالية المستقلة وتحدد بموجب القانون.

المادة الثانية: هي القاعدة الامرکزية ومكان لممارسة المواطن وتشكل إطار مشاركة المواطن في تسيير الشؤون العامة.²

4. القانون الذي يحكم البلدية:

القانون يتعلق بالبلدية رقم 10/11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 لـ 22 يونيو سنة 2011.³

لقد جاء تعديل القانون البلدي للحاجة الماسة إلى التعبير بعض المفاهيم وصلاحيات والمهام وتجسد هذا في القانون المذكور، وهذا لخدمة الدولية ولتقريب المواطن من الإدارة وتحسين الإجراءات الإدارية المعتمدة في ظل القانون البلدي القديم، وتتجه فيه كل صلاحيات البلدية ومهام المنوطة بها من رئيس المجلس الشعبي البلدي وهيئات والهيئات... الخ.

¹ القانون البلدي رقم 10/11 مؤرخ في 20 رجب عام 1432 الموافق لـ 22 يونيو سنة 2011.

² نفس مرجع السابق.

³ الجريدة الرسمية العدد 37 الاحد أول شعبان عام 1432هـ موافق لـ 3 يوليو سنة 2011م.

ان البلدية في تسيير لشؤونها قد تعتمد على مواد وأوامر رئاسية خاصة في التوظيف والمتضمن القانون الأساسي العام 15/06/2006 المؤرخ في 03/06، الذي يتجسد في الأمر للوظيفة العمومية.

المطلب الثاني: المهام والصلاحيات البلدية (بومدفع)

تمارس البلدية صلاحيتها في كل مجالات بناء على المادة الثالثة من القانون البلدي وتساهم مع الدولة بصفة خاصة في ادارة وتهيئة الاختصاص المخولة لها بموجب القانون اقليم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والامن وكذا الحفاظ على الإطار المعيشي للمواطنين وتحسينه وباعتبار البلدية هي النواة الأولى لانطلاق العمل التنموي بحكم قربها من المواطن فهي تتولى مهام متعددة ممكنا حصرها فيما يلي:

- تطوير المدن والقرى الثانية؛
- إنارة الطرق وتجميل الشوارع بالأشجار واللوحات الإشهارية؛
- تنفيذ المخططات للمواطنين وتنظيم الأسواق؛
- قيام بتصريف مياه الأمطار والمحافظة على نظافة البلدية؛
- المحافظة على مظهر ونظافة البلدية وإنشاء الحدائق والساحات والمنتزهات وأماكن السياحة العامة وتنظيمها وإدارتها بطريق مباشر ومراقبتها؛
- مراقبة المواد الغذائية والاستهلاكية والاشراف على تموين المواطنين بها؛
- إنشاء المسالخ وتنظيمها انشاء الأسواق وتحديد مراكز البيع؛
- تشجيع النشاط الثقافي والرياضي والاجتماعي، والمساهمة فيه مع الجهات المعنية؛
- الإشراف على الانتخابات وترشيح رؤساء الحرف والمهن مراقبة أعمالهم؛
- وتقوم الدولة بتخصيص ميزانية ضخمة للبلدية من أجل التطور وتحسين مظاهر المدن.

١- المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة:

من أجل ضمان السير الحسن للأعمال والمهام داخل المؤسسة – بلدية بومدفع – تعتمد هذه الأخيرة على الهيكل التنظيمي كما هو موضح في الشكل أدناه.



مصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الوثائق مقدمة من طرف المؤسسة

١. الأمانة العامة: تقوم الأمانة العامة بإدارة الشؤون الإدارية المتعلقة بالبلدية، حيث أن وظيفة أمين عام البلدية موجودة على مستوى كل بلديات التراب الوطني للبلدية، يقوم بإعداد برامج المجلس الشعبي البلدي وتسجيل القرارات والمداولات الخاصة بالمجلس وتنفيذها يتولى الأمين العام للبلدية، وتحت سلطة رئيس المجلس الشعبي البلدي مما يلي:

- جميع مسائل الادارة العامة والقيام بإعداد الاجتماعات؛
- تتنفيذ المداولات وتبلیغ محافر مداولات مجلس الشعبي البلديه والقرارات السلطة الوصیة: ما على سبيل الإجبار أو من أجل ممارسة السلطة الموازنة والرقابة؛
- ممارسة السلطة السليمة على موظفين (البلدية)؛
- تحقيق إقامة المصالح الإدارية والتقویة وتنظيمها والتنسيق بينها ورقابتها.
- 2. مصلحة النشاط الاقتصادي:**
- تقوم بتسهيل أملاك البلدية وتمويلها بالعتاد اللازم والجهد على تنفيذ العمليات المالية للبلدية وتنظيم المكاتب التالية:
- مكتب النشاط الاقتصادي؛
 - مكتب المخططات التنموية للبلدية؛
 - مكتب المصالح العمومية للبلدية.
- 3. مصلحة الشؤون الاجتماعية والثقافية:** تعنى بمتابعة التدخلات البلدية في الميادين الراجعة لها بالنظر وهي مكلفة بالخصوص بتأمين البحوث الاجتماعية واستقلالها لإعانة الأفراد المعوزين والعائلات المنكوبة عند حدوث كوارث طبيعية أو غيرها... وجده عدة مكاتب:
- مكتب التربية الثقافة والفنون؛
 - مكتب النشاط الاجتماعي؛
 - مكتب الشؤون الصحية والنظافة؛
 - مكتب الشباب الرياضية والتسلية.
- 4. المصالح التقنية:** تعتبر المصلحة التقنية الخط الناظم لجل الأعمال ذات الطابع التقني والعملي والتي تدخل في إطار تجسيد المخططات التنموية البلدية وتنتزع إلى أربع مصالح:
- مصلحة التعمير والصيانة الطرق؛
 - مصلحة صيانة الطرق و مختلف الشبكات؛
 - مصلحة الصيانة والتجهيز؛
 - مصلحة الأشغال الجديدة والاقترابات الكبرى.
- 5. مصلحة التنظيم والشؤون العامة:** تقوم هذه المصلحة بعدة وظائف بغرض تحقيق أهداف معينة وهي تشتمل على المكاتب التالية:
- مكتب التنظيم والمنازل عات؛
 - مكتب الشؤون العامة، الانتخابات والجمعيات؛
 - مكتب نقل الأشخاص؛
 - مكتب الاستقبال والاعلام والتوجيه.
- 6. مصلحة المالية والموظفيين:** يشرف عليها الأمين العام للبلدية ويتولى رئاستها موظف برتبة متصرف، اقليمي للبلدية تشمل على المكاتب التالية:
- مكتب الاحتياجات الميزانية والصفقات؛
 - مكتب تنفيذ الميزانية والوكالة؛
 - مكتب التسيير العقاري؛
 - مكتب تسهيل وتكوين الموظفين.

المبحث الثاني: مراحل اعداد الأجر وتطورها في الميزانية لبلدية بومدفع.

الطلب الأول: مراحل اعداد وصرف الأجر.

تمر عملية إعداد الأجر عبر مراحلتين الأولى إدارية والثانية محاسبية.

أولاً: المرحلة الإدارية

ت تكون هذه المرحلة من ثلاثة إجراءات هي:

1. الالتزام (التعهد):

إن الالتزام حسب ما ورد في المادة 19 من قانون 90-21 الخاص بالمحاسبة العمومية هو إجراءات بموجبه نشوء دين بمعنى أنه التصرف الذي ينشأ نفقة على ذمة الحكومة وهذا الالتزام قد يكون بناء على تصرف قانوني كالعقود والصفقات التي تبرمها الدولة وعلى القوانين التي تنشأ حقوق على الدولة وقرارات ومراسيم التعيين للمستخدمين، ضف إلى ذلك الأحكام والقرارات التي تصدر عن المحاكم وال المجالس القضائية.

2. التصفية:

حسب المادة 20 من القانون 90-21 فإن التصفية هي تلك المرحلة التي تسمح بالتحقيق على أساس الوثائق المحاسبية وتحديد المبلغ الصحيح للنفقة، أي أنها عبارة عن عمليتين تتمثل الأولى في التحقيق على أساس الوثائق المحاسبية والثانية في التقدير الصحيح للنفقة.

3. الأمر بصرف النفقة:

إن الأمر بصرف النفقة حسب المادة 21 من القانون 90-21 هو إعداد الحالة من طرف الامر بالصرف الذي يعتبر أمر للمحاسب العمومي بدفع مبلغ الدين المحدد على الحالة والذي عن طريقه يمكن الدائن من الحصول على حقه مقابل العمل الذي قام به لصالح البلدية.

يجب إرافق هذه الحالة عند إرساله إلى المحاسب العمومي بكل الوثائق المبررة المنصوص عليها في القوانين والتنظيمات المعمول بها.

ثانياً: المرحلة المحاسبية (الدفع): تتمثل إجراءات هذه المرحلة في إجراء وحيد فقط هو الدفع أي الإجراء الذي يتم بموجبه إبرام الدين العمومي أي ذمة الدولة، بمعنى آخر هو الإجراء الذي يتم بموجبه التخلص من الدين العمومي.

هذه المرحلة هي الأخيرة في التنفيذ أين يقوم وكيل الصرف (العون المعنى بنفقة الأجر) على مستوى قسم المحاسبة والمالية) بعد إرجاع النسخ المؤشرة من طرف المراقب المالي للبلدية بإعداد الوثائق الخاصة بهذه المرحلة وإرساله إلى المحاسب العمومي لمراجعتها والدفع وتتمثل في:

- كشف الرواتب أو الاستدراك؛
 - حواله الدفع؛
 - ملخص حواله الدفع؛
 - كشف الاقطاعات؛
 - كشف التحويل؛
 - إشعار بالتحويل؛
 - كشف دفع؛
 - كشف تعديل الراتب.
- حساب الأجر

يتكون الراتب من الأجر الرئيسي والعلاوات والتعويضات حسب ما تنص عليه المادة 119 من القانون الأساسي العام.

1. الأجر الرئيسي:

يتحدد الراتب الرئيسي من خلال الرقم الاستدلالي الأدنى للرتبة مضافاً إليه الرقم الاستدلالي المرتبط بالدرجة المتحصل عليها.

وينتاج الراتب الرئيسي من حاصل ضرب الرقم الاستدلالي للراتب الرئيسي في قيمة النقطة الاستدلالية.

2. التعويضات:

تخصص التعويضات لتعويض التبعيات الخاصة المرتبطة بممارسة بعض النشاطات، وكذا بمكان ممارستها وبالظروف الخاصة للعمل.

3. العلاوات:

هي كل مبلغ إضافي ينقاضه العامل بالإضافة إلى أجره القاعدي من أجل حثه على الزيادة في إنتاجية العمل وادائه الوظيفي، وتمثل العلاوات في الاشكال التالية:

- علاوة المردود الفردي؛
- علاوة المردود الجماعي؛
- علاوة المسؤولية؛
- منحة التمدرس؛
- المنح العائلية.

4. اقتطاعات من الأجر:

هي تلك المبالغ التي تخصم من الأجر الإجمالي الخام للعامل لتدفع للغير.

5. اقتطاعات الضمان الاجتماعي

هي تلك المبالغ التي تمثل نصيب العامل من الاشتراكات الاجتماعية والمتمثل في 9 % حيث تقطع من أجره الإجمالي الخام وتدفع بالنيابة عنه للصندوق الوطني للتأمينات الاجتماعية.

ـ كيفية حساب نصيب العامل من الاشتراكات الاجتماعية:

يحسب هذا النصيب على أساس المعادلة الآتية:

$$\text{نصيب العامل} = \text{أجراً المنصب} \times 9\%$$

أجر المنصب = الأجر القاعدي + تعويض عن الخبرة المهنية + تعويض عن الضرر+ تعويض عن عمل المنصب + علاوة المردود الفردي + علاوة المردود الجماعي.

6. اقتطاعات جبائية:

وتتمثل في المبالغ التي تخصم من أجراً العامل وتدفع إلى مصلحة الضرائب، وهي عبارة عن مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي.

ـ تحسب الضريبة على الدخل الإجمالي وفق ما يأتي:

وعاء الضريبة على د.إ = (أجراً المنصب + العناصر المكملة للأجر) - الاشتراكات الاجتماعية المحجوزة عن العمل.

العناصر المكملة للأجر= التعويض عن السكن + التعويض عن السلة + التعويض عن استعمال السيارة + تعويض عن مصاريف المهنة.

7. الخدمات الاجتماعية:

أحياناً يمنح للعامل مبالغ بشكل سلفيات من طرف لجنة الخدمات الاجتماعية للبلدية بناءاً على طلبه ويتم الاتفاق مسبقاً على المبلغ الذي يتم خصمها لاحقاً من أجره.

8. الأجر الصافي:

هي المبلغ الصافي الذي يتحصل عليه العامل في نهاية كل شهر كأجر شهري، وبالتالي يمكن التعبير عن الأجر الصافي وفق ما يأتي:

$$\text{الأجر الصافي} = \text{الأجر الإجمالي الخام} - \text{الاقطعات}\text{الأجر}$$

= (الأجر الأساسي + العلاوات + التعويضات) - (اشتراكات اجتماعية المحجوزة من أجر العامل + الضريبة على الدخل الإجمالي المحجوزة من أجر العامل + الخدمات الاجتماعية).

مثال تطبيقي لعامل بالبلدية

كشف الراتب					
رقم ض. الاجتماعي	الشهر				
الحالة العائلية	الرقم				
الغيبات	الاسم و اللقب				
الدرجة : 00	المهنة				
النوع	متصرف إقليمي				
ر. الاستثنائي	ر. الإستثنائي				
ن !	ن !				
الراتب القادي	العنوان				
587	587				
منحة الخبرة	الراتب القادي				
0	0				
علاوة المنتصب	العنوان				
0	0				
تعويض الخدمات الإدارية % 40	العنوان				
10 566,00	العنوان				
تعويض الخاص الإقليمي % 10	العنوان				
2 641,50	العنوان				
تعويض دعم نشاطات إدارة الجماعات % 10	العنوان				
2 641,50	العنوان				
تعويض الخاص بالتفويض % 25	العنوان				
0,00	العنوان				
المنحة الجزافية التعويضية	العنوان				
1 500,00	العنوان				
الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG	العنوان				
0,00	العنوان				
منحة الأجر الوحيد	العنوان				
0,00	العنوان				
منحة الأولاد فوق 10 سنوات	العنوان				
0,00	العنوان				
الإجمالي للدفع	الإجمالي للدفع				
36 266,24	43 764,00				
الإجمالي الخام					الإجمالي الخام

المطلب الثاني: دراسة تطور الأجر في الميزانية خلال ثلاث سنوات الأخيرة

حتى يتسمى لنا دراسة تطور الأجر على مستوى بلدية بومدفع على مر السنوات لا بد لنا من دراسة حالة الميزانية وذلك استناداً على الحساب الإداري والذي يعبر عن مجموع الإنجازات الحقيقة بالنسبة للإيرادات والنفقات خلال السنة المعنية، إذ بواسطته نستطيع التوصل إلى نسبة أجر المستخدمين مقارنة بمجموع نفقات قسم التسيير.

لذا سوف نقوم بعرض الحسابات الإدارية لبلدية بومدفع لآخر ثلاث سنوات أي من سنة 2019 إلى غاية 2021.

الفصل الثاني:

جدول رقم 02: ميزانية سنة 2019

موزعات المدفوعات والمدفوعات عن الترسيح						
الإيرادات	المدفوعات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات	النفقات
الإيرادات	المدفوعات	المدفوعات	المدفوعات	المدفوعات	المدفوعات	المدفوعات
0,00	0,00	41 358 463,91	106 531 780,15	41 358 463,91	106 531 780,15	الوزارة العاملة الصندوق
0,00	0,00	20 029 720,08	7 620 239,51	20 029 720,08	7 620 239,51	النفقات - 90
0,00	0,00	19 367 640,44	45 078 767,59	19 367 640,44	45 078 767,59	النفقات - 90
0,00	0,00	683 476,50	15 841 792,98	683 476,50	15 841 792,98	النفقات - 90
0,00	0,00	211 126,89	21 580 430,00	211 126,89	21 580 430,00	النفقات - 90
0,00	0,00	1 066 500,00	14 462 550,07	1 066 500,00	14 462 550,07	النفقات - 90
0,00	0,00	1 948 000,00	0,00	1 948 000,00	0,00	النفقات - 90
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 90
0,00	7 105 228,50	17 943 230,50	53 873 721,48	17 943 230,50	60 978 949,98	النفقات - 91
0,00	0,00	0,00	451 270,00	0,00	451 270,00	النفقات - 91
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 91
0,00	0,00	6 088 855,50	34 916 617,79	6 088 855,50	34 916 617,79	النفقات - 92
0,00	6 655 228,50	11 856 375,00	15 627 463,50	11 856 375,00	22 282 692,00	النفقات - 92
0,00	450 000,00	0,00	2 878 370,19	0,00	3 328 370,19	النفقات - 92
0,00	3 170 974,91	9 192 590,00	21 428 265,86	9 192 590,00	24 599 240,77	النفقات - 92
0,00	3 170 974,91	9 192 590,00	13 318 692,00	9 192 590,00	16 489 665,91	النفقات - 92
0,00	0,00	0,00	8 106 573,86	0,00	8 106 573,86	النفقات - 92
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 92
0,00	0,00	3 956 827,24	0,00	3 956 827,24	0,00	النفقات - 93
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 93
0,00	0,00	3 956 827,24	0,00	3 956 827,24	0,00	النفقات - 93
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 93
0,00	0,00	135 728 495,83	860 683,92	135 728 495,83	860 683,92	النفقات - 94
0,00	0,00	28 979 196,83	860 683,92	28 979 196,83	860 683,92	النفقات - 94
0,00	0,00	105 749 299,00	0,00	105 749 299,00	0,00	النفقات - 94
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	النفقات - 94
0,00	10 276 203,41	208 179 607,48	182 694 451,41	208 179 607,48	192 970 654,82	مجموع المدفوعات
0,00	25 485 156,07	208 179 607,48	15 208 952,66	208 179 607,48	941	المدفوعات - 850
0,00	208 179 607,48	208 179 607,48	208 179 607,48	208 179 607,48	905	مجموع المدفوعات - 850

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية بومدفع ولاية عين الدفلى

البيان لـ...لـ...	المجموع	الإجمالي	الإجمالي	الإجمالي	الميزانية المطروحة	الإجمالي
الإيداريات	الإيداريات	الإيداريات	الإيداريات	الإيداريات	الإيداريات	الإيداريات
0,00	14 551 859,50	66 581 581,85	52 019 772,36	66 581 581,85	66 581 581,85	66 581 581,85
0,00	3 212 487,70	4 738 000,00	1 526 312,30	4 738 000,00	4 738 000,00	4 738 000,00
0,00	0,00	19 122 002,90	19 122 002,90	19 122 002,90	19 122 002,90	19 122 002,90
0,00	2 164 921,52	31 700 477,57	28 535 556,05	31 700 477,57	31 700 477,57	31 700 477,57
0,00	3 982 119,50	5 787 970,61	1 835 851,11	5 787 970,61	5 787 970,61	5 787 970,61
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	5 232 330,78	5 232 330,78	0,00	5 232 330,78	5 232 330,78	5 232 330,78
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	500 000,00	11 798 036,11	0,00	11 798 036,11	500 000,00	11 798 036,11
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	500 000,00	11 798 036,11	0,00	11 798 036,11	500 000,00	11 798 036,11
0,00	15 061 859,50	78 379 617,97	52 019 722,36	78 379 617,97	87 001 581,86	87 001 581,86
0,00	25 338 062,91	286 559 225,45	234 714 173,77	286 559 225,45	260 052 226,68	260 052 226,68
0,00	51 645 051,68	286 559 225,45	286 559 225,45	286 559 225,45	26 506 988,77	26 506 988,77
0,00	0,00	286 559 225,45	286 559 225,45	286 559 225,45	26 506 988,77	26 506 988,77

المجموع



مجموع مدخلات دخل اداريات - 85

مجموع مدخلات دخل اداريات - 95

المجموع
.....

المجموع

المجموع
.....

الفصل الثاني:

جدول رقم 03: ميزانية سنة 2020

موجز المطالبات المالية عن المرسج						
الإذن	المطالبات	المطالبات	المطالبات	المطالبات	المطالبات	المطالبات
ألاعارات	ألاعارات	ألاعارات	ألاعارات	ألاعارات	ألاعارات	ألاعارات
0,00	0,00	99 017 906,92	113 843 107,97	99 017 906,92	113 843 107,97	99 017 906,92
0,00	0,00	95 908 344,54	11 376 267,06	95 908 344,54	11 376 267,06	95 908 344,54
0,00	0,00	1 612 722,38	43 183 948,50	1 612 722,38	43 183 948,50	1 612 722,38
0,00	0,00	0,00	17 057 188,70	0,00	17 057 188,70	0,00
0,00	0,00	0,00	26 073 412,06	0,00	26 073 412,06	0,00
0,00	0,00	1 496 840,00	12 895 401,65	1 496 840,00	12 895 401,65	1 496 840,00
0,00	0,00	0,00	3 295 890,00	0,00	3 295 890,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	9 476 317,00	29 755 174,00	69 900 579,94	29 755 174,00	79 376 896,94	29 755 174,00
0,00	0,00	583 000,00	0,00	583 000,00	0,00	583 000,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	6 546 036,00	34 754 600,29	6 546 036,00	34 754 600,29	6 546 036,00
0,00	9 028 317,00	23 189 136,00	25 109 738,00	23 189 136,00	34 156 055,00	23 189 136,00
0,00	450 000,00	0,00	9 453 241,65	0,00	9 903 241,65	0,00
0,00	3 081 474,91	2 822 000,00	19 305 831,60	2 822 000,00	22 387 306,51	2 822 000,00
0,00	3 081 474,91	2 822 000,00	10 075 170,00	2 822 000,00	13 166 644,91	2 822 000,00
0,00	0,00	0,00	9 230 661,60	0,00	9 230 661,60	0,00
0,00	0,00	2 784 923,95	0,00	2 784 923,95	0,00	2 784 923,95
0,00	0,00	0,00	2 784 923,95	0,00	2 784 923,95	0,00
0,00	0,00	0,00	2 784 923,95	0,00	2 784 923,95	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	90 091 195,94	1 371 961,22	90 091 195,94	1 371 961,22	90 091 195,94
0,00	0,00	39 766 195,94	1 371 961,22	39 766 195,94	1 371 961,22	39 766 195,94
0,00	0,00	50 325 000,00	0,00	50 325 000,00	0,00	50 325 000,00
0,00	12 557 791,91	224 451 200,81	204 421 480,73	224 451 200,81	216 979 272,64	224 451 200,81
0,00	0,00	20 029 770,08	7 471 928,17	0,00	0,00	7 471 928,17
0,00	224 451 200,81	224 451 200,81	224 451 200,81	224 451 200,81	224 451 200,81	224 451 200,81

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية بمدفعة ولاية عين الدفلة

الاuros	المراقبة المالية للجنة المالية	الناتج - المدفوعات		الناتج - المدفوعات	
		الناتج - المدفوعات	الناتج - المدفوعات	الناتج - المدفوعات	الناتج - المدفوعات
0,00	20 036 937,80	252 643 174,58	232 606 236,78	252 643 174,58	252 643 174,58
0,00	4 285 140,00	13 117 445,00	8 628 305,00	13 117 445,00	13 117 445,00
0,00	0,00	47 139 602,25	47 139 602,25	47 139 602,25	47 139 602,25
0,00	10 429 348,52	135 692 360,17	125 263 011,65	135 692 360,17	135 692 360,17
0,00	538 558,50	44 923 288,48	44 364 768,98	44 923 288,48	44 923 288,48
0,00	0,00	5 151 997,90	5 151 997,90	5 151 997,90	5 151 997,90
0,00	4 771 930,78	6 618 480,78	1 838 550,00	6 618 480,78	6 618 480,78
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	15 000,00	1 723 147,11	735 000,00	1 723 147,11	750 000,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00
0,00	15 000,00	1 723 147,11	735 000,00	1 723 147,11	750 000,00
0,00	20 051 937,80	254 366 321,69	233 341 236,78	254 366 321,69	253 393 174,68
0,00			21 025 004,91		973 147,11
0,00	0,00	254 366 321,69	254 366 321,69	254 366 321,69	254 366 321,69
0,00	478 817 522,50	478 817 522,50	478 817 522,50	478 817 522,50	478 817 522,50

الموصي

الفصل الثاني:

جدول رقم 04: ميزانية سنة 2021

مجزأة المصالح والسلع والمعدات الخارجية عن الدليل

الإسم التجاري	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	المؤازنة المالية للميزانية	الإيرادات
الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الناتج	الإيرادات	الإيرادات
0,00	0,00	96 075 108,55	122 015 748,80	96 075 108,55	122 015 748,80	0,00	الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		
0,00	0,00	25 485 156,07	8 868 913,09	25 485 156,07	8 868 913,09		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		900
0,00	0,00	67 049 458,62	60 265 172,46	67 049 458,62	60 265 172,46		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		901
0,00	0,00	0,00	14 026 228,37	0,00	14 026 228,37		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		902
0,00	0,00	165 468,86	22 204 568,48	165 468,86	22 204 568,48		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		903
0,00	0,00	3 375 027,00	13 773 366,40	3 375 027,00	13 773 366,40		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		904
0,00	0,00	0,00	2 677 500,00	0,00	2 677 500,00		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		905
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		الناتج - 80 - المبلغ المدفوع بالسيارة		906
17 257 368,50	32 016 148,00	53 007 474,48	32 016 148,00	70 264 842,98	الناتج - 91 - المبلغ المدفوع				
0,00	0,00	0,00	299 404,00	0,00	299 404,00		الناتج - 91 - المبلغ المدفوع		910
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00		الناتج - 91 - المبلغ المدفوع		911
0,00	0,00	8 427 013,00	34 272 433,77	8 427 013,00	34 272 433,77		الناتج - 91 - المبلغ المدفوع		912
0,00	16 807 398,50	23 589 135,00	16 310 021,89	23 589 135,00	33 117 390,39		الناتج - 91 - المبلغ المدفوع		913
0,00	450 000,00	0,00	2 125 614,82	0,00	2 575 614,82		الناتج - 91 - المبلغ المدفوع		914
0,00	2 350 974,91	8 857 842,00	23 278 568,63	8 857 842,00	25 629 543,54	الناتج - 92 - المبلغ المدفوع			
0,00	2 350 974,91	8 857 842,00	14 228 766,00	8 857 842,00	16 579 740,91	الناتج - 92 - المبلغ المدفوع			920
0,00	0,00	0,00	9 049 802,63	0,00	9 049 802,63	الناتج - 92 - المبلغ المدفوع			930
0,00	0,00	0,00	2 449 254,58	0,00	2 449 254,58	الناتج - 93 - المبلغ المدفوع			931
0,00	0,00	0,00	2 449 254,58	0,00	2 449 254,58	الناتج - 93 - المبلغ المدفوع			932
0,00	0,00	107 991 482,83	654 622,96	107 991 482,83	654 622,96	الناتج - 94 - المبلغ المدفوع			
0,00	0,00	25 460 111,83	654 622,96	25 460 111,83	654 622,96	الناتج - 94 - المبلغ المدفوع			940
0,00	0,00	82 531 371,00	0,00	82 531 371,00	0,00	الناتج - 94 - المبلغ المدفوع			941
0,00	19 608 343,41	247 389 835,96	198 956 414,87	247 389 835,96	218 564 758,28	الناتج - 95 - المبلغ المدفوع			950
0,00	0,00	48 433 421,09	247 389 835,96	48 433 421,09	28 825 077,68	الناتج - 95 - المبلغ المدفوع			955
0,00	247 389 835,96	247 389 835,96	247 389 835,96	247 389 835,96	247 389 835,96	الناتج - 95 - المبلغ المدفوع			

الفصل الثاني:

دراسة حالة بلدية بمدفع ولاية عين الدفلة

البيانات المالية		النقد		النقد		الميزانية العامة		الإجمالي
الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	الإيرادات	النفقات	
0,00	19 808 342,41	247 389 835,96	198 986 114,47	247 389 835,96	214 964 756,26	884
0,00	7 508 020,56	76 980 635,93	57 145 567,53	76 980 635,93	64 653 588,29	900
0,00	27 116 354,07	324 370 471,89	256 101 982,50	324 370 471,89	317 957,89	317 957,89	317 957,89	951
0,00	0,00	88 288 480,39	41 152 125,32	23 888 481,78	23 888 481,78	23 888 481,78	952
0,00	0,00	324 370 471,89	324 370 471,89	324 370 471,89	324 370 471,89	324 370 471,89	324 370 471,89	953
0,00	0,00	198 986 114,47	247 389 835,96	198 986 114,47	247 389 835,96	214 964 756,26	214 964 756,26	884
0,00	0,00	64 653 588,29	76 980 635,93	64 653 588,29	76 980 635,93	900
0,00	317 957,89	317 957,89	317 957,89	317 957,89	317 957,89	317 957,89	317 957,89	951
0,00	19 455 453,20	19 455 453,20	19 455 453,20	19 455 453,20	19 455 453,20	19 455 453,20	19 455 453,20	952
0,00	21 744 556,30	21 744 556,30	21 744 556,30	21 744 556,30	21 744 556,30	21 744 556,30	21 744 556,30	953
0,00	13 131 160,24	13 131 160,24	13 131 160,24	13 131 160,24	13 131 160,24	13 131 160,24	13 131 160,24	954
0,00	1 998 652,00	1 998 652,00	1 998 652,00	1 998 652,00	1 998 652,00	1 998 652,00	1 998 652,00	955
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	956
0,00	5 232 330,78	5 232 330,78	0,00	5 232 330,78	5 232 330,78	957
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	958
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	959
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	960
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	961
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	962
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	963
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	964
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	965
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	966
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	967
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	968
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	969
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	970
0,00	12 827 047,64	499 890,00	12 127 047,64	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	971
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	972
0,00	200,00	12 827 047,64	499 890,00	12 827 047,64	500 000,00	500 000,00	500 000,00	973
0,00	7 508 020,86	76 980 635,93	57 145 567,53	76 980 635,93	84 653 588,29	974
0,00	0,00	19 835 966,30	247 389 835,96	19 835 966,30	247 389 835,96	214 964 756,26	214 964 756,26	975
0,00	0,00	76 980 635,93	76 980 635,93	76 980 635,93	76 980 635,93	84 653 588,29	84 653 588,29	976
0,00	0,00	76 980 635,93	76 980 635,93	76 980 635,93	76 980 635,93	977
0,00	0,00	12 827 047,64	500 000,00	12 827 047,64	500 000,00	500 000,00	500 000,00	978
0,00	0,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	500 000,00	979
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	980
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	981
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	982
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	983
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	984
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	985
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	986
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	987
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	988
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	989
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	990
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	991
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	992
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	993
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	994
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	995
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	996
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	997
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	998
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	999
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1000
0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	0,00	1001

المحصص

من خلال الميزانيات المتعاقبة يتضح لنا الفرق في جمع الأموال المنفقة من طرف البلدية والذي هو في اختلاف من سنة إلى أخرى إذ بلغت الأموال المنفقة في قسم التسيير خلال سنة 2019 ما قيمته 224451200.81 دج، ولتصبح خلال سنة 2020 43183948.50 دج، وهذا ما بين أن أغلب هذه الأموال خصصت الإنفاق على قسم التسيير ويعود ذلك إلى طبيعة قسم التسيير باعتباره قسم مستهلك للأموال الخاصة فيما يخص مصاريف التسيير العام ومصاريف المستخدمين، بلغت قيمته سنة 2021 ما يعادل = 247389835.96 دج

جدول رقم (05) تعامل مصاريف المستخدمين لسنة 2019

أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	43183948.50 دج
/	
المجموع	43183948.50 دج

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على الحساب الإداري بلدية بومدفع

جدول رقم (06) تفاصيل مصاريف المستخدمين لسنة 2021

أجور وأعباء المستخدمين الدائمين	60 265 172.46 دج
/	
المجموع	60 265 172.46 دج

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على الحساب الإداري بلدية بومدفع

التعليق

من خلال جدولين الخاصين بتفاصيل مصاريف المستخدمين وجود زيادة في الإنفاق بالسنة للأجور وأعباء المستخدمين الدائمين خلال فترة الممتدة بين 2019 إلى غاية 2021 وعدم وجود الأجر المستخدمين المؤقتين هذا راجع لوجود العمال وعدم إمكانية التوظيف بسبب (جائحة كورونا) التي تمر بها البلاد بداية من ديسمبر 2019

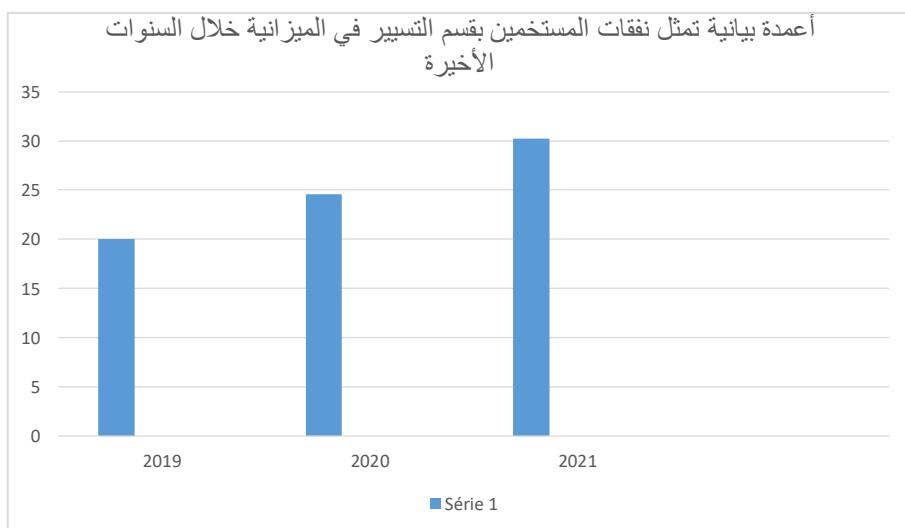
$$\text{النسبة} = \frac{\text{مصاريف المستخدمين}}{\text{نفقات الحقيقة لتسيير}} \times 100$$

الجدول رقم (07) يتضمن نسبة نفقات المستخدمين بقسم التسيير في الميزانية خلال فترة ممتدة من سنة 2019 إلى غاية سنة 2021

السنوات	2019	2020	2021
النسبة	%21.12	%24.67	%30.29

المصدر: من اعداد الطالبتين اعتماداً على الحساب الإداري بلدية بومدفع

الشكل رقم (03) أعمدة بيانية تمثل نفقات المستخدمين بقسم التسيير في الميزانية خلال فترة ممتدة من 2019 الى سنة 2021



المصدر: من إعداد الطالبتين اعتمادا على الحساب الإداري لبلدية بومدفع

تتمثل هذه الأعمدة البيانية النسبة نصيب المستخدمين من النفقات الحقيقة للتسيير، يصل متوسط نسبة المستخدمين لبلدية بومدفع خلال ثلاث سنوات الأخيرة إلى 25.36 وهذه النسبة منخفضة نوعا ما . نلاحظ أنه أقل من نصف النفقات الحقيقة لقسم التسيير توجه لتسديد أجور الموظفين ويبقى 74.60% من نفقات التسيير لتغطية بقية النفقات الأخرى لقسم التسيير ، وهذا يدل على أن البلدية لا تعطي قيمة كبيرة لعمالتها.

خلاصة:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على بلدية بومدفع ولاية عين الدفلة، حيث قمنا بتحليل هيكلها التنظيمي، أهدافها ومهامها، كما تطرقنا إلى مراحل اعداد وصرف الأجر وتطورها بالميزانية خلال آخر ثلاث سنوات حيث استنتجنا أن البلدية لا تولي أهمية كبيرة سياسة للأجر كونها لا تخصص معظم ايرادات قسم التسيير لتسديد أجور مستخدميها

خاتمة

الخاتمة العامة

تعتبر الأجر عنصر هام في تحقيق استقرار العامل في عمله ما يجعله قادراً على تحقيق إنتاجية أكثر كلما كان راض عن أجره، لذا فإن وضع نظام الأجر ليس بالشيء البهين فإذا أحسن تصميمه وإدارته كان خيراً المؤسسة أما إذا أساء تصميمه وإدارته كان بالاً عليها، فهنا تكون الأهمية البالغة لنظام الأجر بالنسبة للفرد والمؤسسة و حتى المجتمع، وذلك لتقادي النزاعات والخلافات بينهما وتوطيد العلاقات بما يعود بالفائدة على الطرفين.

و من خلال دراستنا لهذا البحث، توصلنا إلى النتائج التالية:

- نتائج الدراسة

يمكن حصر النتائج التي توصلت إليها الدراسة النظرية فيما يلي:

- المؤسسات العمومية ذات طابع إداري هي منظمة عامة تتمتع بالاستقلالية المالية والإدارية؛

- الأجر هو مقابل المالي المدفوع للعامل مقابل عمل أو خدمة قدمها لصاحب العمل؛

- الأجر انواع مختلفة قد تكون إسمية أو حقيقة.... إلخ؛

- للأجر مكونات تتمثل في الأجر الثابت و المتغير؛

- إن تصميم النظام السليم للأجر يتطلب القيام بعدت خطوات؛

- هناك طرق لدفع الأجر اما على أساس الزمن أو على أساس الانتاج.

ويمكن حصر النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية فيما يلي:

- النظام المتبعة في البلدية هو نظام الأجر الزمني حيث تدفع الأجر شهرياً؛

- يحدد الأجر القاعدي على أساس النقطة الاستدلالية؛

- توصلنا إلى أن مكونات الأجر هي الأجر الأساسي و التعويضات و المنح؛

- يتم حساب الأجر عن طريق تطبيق القوانين و التنظيمات المعمول بها.

- اختبار صحة الفرضيات

- بالنسبة لفرضية الأولى: المؤسسات العمومية ذات طابع إداري هي منظمة عامة ذات شخصية مستقلة، تتشاءمها الدولة، فاهي منظمة إدارية عامة تتمتع بالشخصية القانونية المعنوية العامة و بالاستقلالية المالية والإدارية.

- بالنسبة لفرضية الثانية: الأجر هو ثمن العمل الذي يدفعه صاحب العمل إلى العامل مقابل عمل أو خدمة يؤديها، و هو بالنسبة للعامل يمثل مقابل يحصل عليه من جراء ما يبذله من مجده في فترة زمنية معينة لحساب صاحب العمل.

- بالنسبة لفرضية الثالثة: يتم إعداد الأجر عبر مرحلتين، أولاً المرحلة الإدارية و التي تشمل الإلتزام بالنفقة و تصفية النفقة و ذلك الأمر بصرف النفقة، و هذا حسب المادة 19، 20، 21 من القانون 90-21 الخاص بالمحاسبة العمومية، أما المرحلة المحاسبية فهي المرحلة الأخيرة و التي تشمل عملية واحدة و هي دفع النفقة.

- الاقتراحات

من خلال الدراسة التي قمنا بها نقدم جملة من التوصيات نرجو أن يتم اخذها بعين الاعتبار:

- يجب إعادة النظر في الأجر الأدنى الوطني المضمون، وهذا وفقاً لظروف المعيشية،

- على المؤسسة أن تهتم، و تعيد النظر في نظام الأجر الذي يتاسب و الأعباء الوظيفية من الجهة و الوضع الاقتصادي من جهة أخرى،

- إعادة النظر في مبالغ المنح العائلية و شروط دفعها،

- إن احساس العمال بالولاء و الانتماء للمؤسسة لا يمكن أن يكون إلا من خلال اهتمام المؤسسة بهم، و ذلك عن طريق تحفيزهم مادياً و معنويًا.

و في الاخير نرجو من الله أن تكون قد وفقنا و لو بقدر صئيل في الالام ببعض جوانبه من خلال دراستنا المختصرة و لا يسعنا إلى أن نقدم اعتذارنا لأي تقصير أو خطأ يخل هذا العمل.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- احمد ماهر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.
- سليمان الطماوي، مبادئ القانون الإداري، القاهرة، دار الفكر العربي، 1979.
- محمد الصغير بعلی، القانون الإداري، عنابة، دار العلوم للنشر والتوزيع.

مجلات:

- بـلـقـاـيدـ مـحـدـ جـوـادـ، تـحـديـدـ الـأـجـورـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الـعـمـومـيـةـ الـإـدـارـيـةـ، مجلـةـ الـبـشـائـرـ الـاقـتصـاديـةـ، المـجلـدـ 4ـ، الـعـدـدـ 2ـ، سـنـةـ 2018ـ.

مذكرات:

- بن السياح، عبد الله أنور، المعالجة المحاسبية للأجور وفق النظام المحاسبي المالي والمعيار الدولي رقم 12 "منافع الموظفين"، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة، جامعة محمد خضراء، بسكرة 2020.

- بـوـثـلـجـةـ حـمـامـةـ، محـاسـبـةـ الرـوـاتـبـ وـالـأـجـورـ فـيـ الـمـؤـسـسـاتـ الـعـمـومـيـةـ، مـذـكـرـةـ تـدـخـلـ ضـمـنـ مـتـطـلـبـاتـ نـيـلـ شـهـادـةـ الـمـاسـتـرـ فـيـ الـعـلـمـ الـمـالـيـ وـالـمـحـاسـبـةـ، تـخـصـصـ مـحـاسـبـةـ وـمـرـاجـعـةـ، جـامـعـةـ أـكـليـ اـمـحـدـ اوـلـاحـاجـ، بـوـبـيرـةـ، سـنـةـ 2014ـ/ـ2015ـ.

- جـادـلـيـ سـمـيرـ، تـسـيـرـ الـأـجـورـ فـيـ الـمـؤـسـسـةـ، درـاسـةـ حـالـةـ الـبـنـكـ الـفـرـنـسـيـ، مـذـكـرـةـ مـكـملـةـ نـيـلـ شـهـادـةـ الـمـاجـسـتـيرـ فـيـ عـلـمـ التـسـيـرـ، جـامـعـةـ قـسـطـنـطـنـيـةـ، سـنـةـ 2008ـ/ـ2009ـ.

- حسين محمودي، أهمية نظام الأجور ودوره لرفع من إنتاجية العاملين بالمؤسسة الإنتاجية المتوسطية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، سنة 2015/2016.

- دـحـوشـ مـحـدـ، تـسـيـرـ الـأـجـورـ فـيـ الـمـؤـسـسـةـ الـإـسـتـشـفـانـيـةـ، مـذـكـرـةـ تـخـرـجـ مـقـدـمـةـ ضـمـنـ مـتـطـلـبـاتـ نـيـلـ شـهـادـةـ مـاسـتـرـ أـكـادـيمـيـ، تـخـصـصـ تـسـيـرـ الـهـيـاـكـلـ الـإـسـتـشـفـانـيـةـ، جـامـعـةـ عـبـدـ الـحـمـيدـ اـبـنـ بـادـيسـ، مـسـتـغـانـمـ، سـنـةـ 2017ـ/ـ2018ـ.

- عـمـارـ عـوـابـدـيـ، درـوسـ فـيـ الـقـانـونـ الـإـدـارـيـ وـالـنـظـامـ الـإـدـارـيـ، دـيـوانـ الـمـطـبـوعـاتـ الـجـامـعـيـةـ، الـجـزـائـرـ، الطـبـعةـ الـرـابـعـةـ، 2007ـ.

- مـصـطـفـىـ زـرـوـالـ، محـاسـبـةـ الـأـجـورـ فـيـ مـوـسـسـةـ عـمـومـيـةـ، مـذـكـرـةـ تـدـخـلـ ضـمـنـ مـتـطـلـبـاتـ نـيـلـ شـهـادـةـ الـمـاسـتـرـ، تـخـصـصـ مـحـاسـبـةـ وـتـدـقـيقـ قـسـمـ عـلـمـ اـقـتصـادـيـ وـتـجـارـيـ وـعـلـمـ التـسـيـرـ، جـامـعـةـ مـحـدـ بـوـضـيـافـ، فـيـ الـمـسـيـلـةـ، 2021ـ/ـ2020ـ.

المواد القانونية

- الجـريـدةـ الرـسـميـةـ العـدـدـ 37ـ الـاـحـدـ أـوـلـ شـعـبـانـ عـاـمـ 1432ـ هـ موـافـقـ لـ3ـ يـولـيوـ سـنـةـ 2011ـ مـ.
- الـقـانـونـ الـبـلـديـ رـقـمـ 11ـ/ـ10ـ مـؤـرـخـ فـيـ 20ـ رـجـبـ عـاـمـ 1432ـ الموـافـقـ لـ22ـ يـونـيوـ سـنـةـ 2011ـ.
- الـمـادـةـ 1ـ مـنـ مؤـتـمـرـ الـعـلـمـ الـدـولـيـ، الـاـتـفـاقـيـةـ 95ـ، سـنـةـ 1990ـ.
- الـمـادـةـ 80ـ مـنـ قـانـونـ عـلـاـقـاتـ الـعـلـمـ 90ـ/ـ11ـ، الصـادـرـ فـيـ الـجـريـدةـ الرـسـميـةـ فـيـ 1990ـ، العـدـدـ 17ـ.

الأجنبية:

Gorge, VEDEL, Droit administratif, presses, Universitaires de France, 6^{ème} édition 3^e trimestre, 1976, p122

موقع الكترونية:

- <http://fown> fathinet.com opcit le 30/03/2022,11:05h.
- <Http://fough>. Fathinet.com/viewtopic.php?F=49 SE36 le 28/03/20.

الملاحق

كشف الراتب

رقم ض. الاجتماعي

الشهر مאי 2022

الحالة العائلية

الرقم 04

الغيبات

الاسم و اللقب

الصف: 0

المهنة

الدرجة : 12

متصرف إقليمي

00

العنوانين

العنوانين	ر. الاستدلالي	ن !	المبلغ	الاقطاعات	المبلغ	العنوان
الراتب القاعد़ي	587	45	26 415,00	الضمان الاجتماعي: %9	3 938,76	
منحة الخبرة	0	45	0,00	الضربيَّة على الدخل الإجمالي	3 059,00	
علاوة المنصب	0	45	0,00	التعاضدية	500,00	
تعويض الخدمات الإدارية % 40			10 566,00	الشئون الاجتماعية	0,00	
تعويض الخاص الإقليمي % 10			2 641,50	خصم ض. الاجتماعية	0,00	
تعويض دعم نشاطات إدارة الجماعات % 10			2 641,50	مجموع الاقطاعات	7 497,76	
المنحة الجزافية التعويضية			0,00	الدخل الخاضع للضربيَّة	39 825,24	
الأجر الوطني الأدنى المضمون SNMG			1 500,00	المنج العائليَّة	0,00	
منحة الأجر الواحد			0,00	منحة إضافية	0,00	
منحة الأولاد فوق 10 سنوات			0,00	منحة إضافية	0,00	
			43 764,00	الصافي للدفع	36 266,24	المجموع المُـاـم